الأمم المتحدة

A/59/PV.24

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٤**

الاثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/59/421)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن لم يقدم اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت. ومواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الخامسة سبق أن أوضحت في اللجنة وهي مسجلة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن

''تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة''.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٤٣ أيضا، تحدد مدة تعليل التصويت بعشر دقائق.

وقبل أن نبدأ في البت في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنتبع في البت نفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٩ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-54376 (A)

0454376

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٩/١).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٣ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/59/335)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يعلم الأعضاء أن الأمين العام مكلف، بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة وبموافقة مجلس الأمن، بإخطار الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين التي تكون محل نظر مجلس الأمن، وبالمسائل التي انتهى المجلس من النظر فيها.

وفي ذلك الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة A/59/335. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البندان ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/59/2)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن السير إمير جونس باري، رئيس مجلس الأمن، إلى عرض تقرير المجلس.

السير إمير جونس باري (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن أود أن أقدم لكم، سيدي، تهانئي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وآمل صادقا أن العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، أثناء تبوئكم هذا المنصب، ستظل تنمو وتتعزز بينما تتحرك الهيئتان قدما للتصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

يشرفني اليوم، بوصفي رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أن أعرض التقرير السنوي للمجلس (A/59/2) إلى الجمعية العامة. والتقرير الذي أقدمه اليوم يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ومقدمة التقرير السنوي، التي أعدتها رومانيا بصفتها رئيسا لمجلس الأمن في تموز/يوليه، تبين تفصيلا أنشطة المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض.

يرى الأعضاء من التقرير السنوي، أن مجلس الأمن تناول طائفة واسعة من الصراعات والتهديدات للسلم والأمن وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أنشئت لإعادة الاستقرار في تلك الحالات. ويعطي التقرير وصفا شاملا لتلك الأنشطة، وأود أن أسلط الضوء هنا اليوم على بعض القضايا الرئيسية التي ركز عليها المجلس.

لقد شهد غرب أفريقيا تقدما في جهود بناء السلام، ولكنه شهد أيضا اندلاع العنف وأزمات سياسية. وقد عمل المجلس جاهدا على وضع استراتيجيات للتعامل مع تلك الحالات المعقدة، بتشجيع جميع الأطراف على الدخول في مفاوضات سياسية وعلى تفادي اللجوء إلى العنف المسلح، خصوصا ضد المدنيين والأطفال العزل. وقد نوه أعضاء المجلس بهذه الرسالة خلال بعثتهم إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ورحبوا باستمرار التحسن في تعزيز الأمن في سيراليون، مع إتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وما أعقبها من بداية المحاكمات في المحكمة الخاصة. وإن التحسينات في حالة الأمن العامة في ليبريا، حيث انتشرت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في أنحاء البلد كله،

أتاحت الشروع في عملية نزع السلاح والتسريح، مع إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع.

وكما يوضح التقرير المرفوع إلى الجمعية العامة، فإن تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في حالات ما بعد الصراع، كالحالات الموجودة في غرب أفريقيا، يقتضي نهجا جماعيا. ومن الأمور الحيوية أن تقوم مختلف أجزاء أسرة الأمم المتحدة بتنسيق جهودها، بما في ذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين خارج الأمم المتحدة – لمتابعة السير نحو أهداف مشتركة ووضع استراتيجية شاملة متكاملة. وتلك الاستراتيجية يجب أن تستوعب الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وسيادة القانون والتنمية، إذا أردنا أن نهيئ الشروط اللازمة لاستقرار طويل الأمد.

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية لا يزال الأمر يقتضي عملا كثيرا لإعادة الهدوء إلى القارة الأفريقية – حيث يستعر عدد كبير من الصراعات التي يجد المدنيون الأبرياء والأطفال أنفسهم وقد وقعوا في شراكها. وعملية التحول في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتغير قط، غير أنها واجهت سلسلة من حوادث وتحديات مزعزعة للاستقرار. ففي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ دعا مجلس الأمن الأمين العام إلى أن ينظر في تعزيز قدرة رد الفعل السريع من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة). واستمر النظر في مقدرة البعثة وفي ولايتها المستقبلية خلال آب/أغسطس. وفي كوت ديفوار، أدان مجلس الأمن بشدة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وطلب من الأمين العام أن ينشئ لجنة دولية للتحقيق، كي تتحرى جميع انتهاكات حقوق الإنسان.

لقد أصبح أعضاء المجلس يشعرون بقلق متزايد من جراء تقارير الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور بالسودان، وبشأن إمكانية أن يؤدي ذلك إلى الإطاحة بعملية السلام بين الشمال والجنوب في ذلك البلد. واستجابة لتلك التقارير، أقر مجلس الأمن بيانا رئاسيا في ٢٥ أيار/مايو (S/PRST/2004/18) والقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد دعا القرار حكومة السودان إلى الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في البلاغ المشترك الذي صدر بتاريخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ودعا المتمردين، بدون شروط مسبقة، إلى التفاوض على تسوية سياسية. وسيواصل الأمين العام تقديم تقاريره إلى مجلس الأمن عن الامتثال للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وكذلك عن الحالة في منطقة دارفور. واتخذ المجلس كذلك القرار ١٥٤٧ (٢٠٠٤) بتاريخ ١١ حزيران/يونيه، الذي أذن للأمين العام بأن ينشئ بعثة سياسية خاصة في السودان للإعداد لعملية مساندة السلام، عقب التوقيع على اتفاق سلام شامل.

لقد نظر مجلس الأمن في عدد من القضايا المتصلة بالمدنيين المتضررين من الصراع المسلح، بما في ذلك حماية المدنيين في الصراع المسلح، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن. وإن نتيجة ذلك العمل شملت قرارين. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٣ عقب نسف مقر الأمم المتحدة في بغداد بالقنابل، وافق المجلس على قرار لم يسبق له مثيل بشأن حماية العاملين في المنظمات الإنسانية في الصراعات المسلحة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وافق المجلس على قرار آخر بشأن الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، ودعا إلى اتخاذ خطوات ملموسة في الحالات الواردة على جدول أعمال المجلس التي تحدث فيها انتهاكات صارخة لحقوق الأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك تناقش مجلس الأمن في قضايا أخرى تتصل بحفظ السلم والأمن الدوليين، تشمل العدالة وسيادة القانون؛ والمصالحة الوطنية عقب الصراع، ودور

الأعمال التجارية في منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام؛ وحفظ الأمم المتحدة للسلام؛ والأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة لها؛ ودور المجتمع المدني في بناء السلام فيما بعد الصراع؛ والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار؛ والجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام. والموضوع المتكرر في تلك المناقشات كان الحاجة إلى مزيد من التفاعل بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى للأمم المتحدة، وكذلك التفاعل مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، لكفالة نهج متماسك وتعاوني لإيجاد السلم والأمن والحفاظ عليهما.

كما أن تنسيق الجهود الدولية في سبيل تصميم استراتيجيات إنمائية طويلة الأمد لتحقيق واستدامة الاستقرار، كان النهج الذي تم الأخذ به فيما يتعلق بهايتي. فبموجب القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن، وإلى جانب تصديه للجوانب الأمنية والسياسية وحالة حقوق الإنسان، نوه المجلس بالحاجة إلى أن يسهم المجتمع الدولي في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد الكاريبي.

وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بمناسبة إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في رواندا، ألقى رئيس مجلس الأمن بيانا أمام الجمعية العامة، باسم المجلس (انظر A/58/PV.82). وقد أعرب المجلس في ذلك البيان عن أمور منها مساندته لتعيين مستشار خاص للأمين العام بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية.

والانتقال السياسي في العراق كان من الأمور البارزة في مجلس الأمن. ففي ٨ حزيران/يونيه، أقر مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الذي ساند تكوين حكومة انتقالية ذات سيادة، وحدد دور الأمم المتحدة ورسم مسارا واضحا للعملية السياسية المستقبلية. وقد شمل ذلك المسار تكوين حكومة انتقالية ذات سيادة للعراق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ والدعوة إلى عقد مؤتمر وطني لانتخاب مجلس استشاري؛ وإجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وصياغة دستور دائم يؤدي إلى حكومة منتخبة دستوريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وقرر المجلس أيضا في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) أن الأمم المتحدة، بقدر ما تسمح به الظروف وبناء على طلب الحكومة العراقية، ستؤدي دورا رئيسيا: ألا وهو المساعدة على انعقاد المؤتمر الوطني؛ وإعطاء المشورة والمساندة لعملية إجراء الانتخابات؛ وتشجيع الحوار الوطني وبناء توافق الآراء حول صياغة دستور وطني.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ رحب مجلس الأمن بتسليم المسؤولية والسلطة الكاملتين لحكم العراق إلى حكومة العراق المؤقتة المستقلة الكاملة السيادة.

وبشأن أفغانستان، تلقى مجلس الأمن بصورة منتظمة إحاطات إعلامية وتقارير من الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام. وطوال تلك المناقشات، ظل المجلس يشدد على أهمية إيجاد بيئة مأمونة في سبيل إجراء انتخابات حرة وعادلة وموثوق بها، مقررة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ويرتبط بذلك استمرار تركيز المجلس على الحاجة إلى تعجيل التقدم نحو نزع السلاح وتسريح القوات وإدماج المحاربين السابقين في أفغانستان في المجتمع المدني. وبتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، من خلال القرار ١٥١٠ (٢٠٠٣)، أذن مجلس الأمن بتوسيع نطاق ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية بما يتيح لها، بقدر ما تسمح الموارد، بمساندة السلطة الانتقالية الأفغانية وخلفائها في حفظ السلم في المناطق الخارجة عن عاصمة أفغانستان، كابول. وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، مدد المجلس أيضا مدة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان اثني عشر شهرا أخرى.

واستمر مجلس الأمن ينظر في الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، على أساس منتظم، لا سيما عن طريق إحاطات إعلامية شهرية يقدمها الأمين العام أو ممثلوه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ اتخذ المجلس القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي يساند خريطة الطريق القائمة على أساس الأداء والصادرة عن المجموعة الرباعية بهدف إيجاد حل دائم يقوم على أساس دولتين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. واستمر المجلس كذلك في متابعة جوانب الصراع في الشرق الأوسط بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان.

إن التهديد الواقع على السلم والأمن الدوليين من جراء أفعال الإرهاب في أنحاء العالم ظل أمرا ذا أولوية عالية لمجلس الأمن. ولجنة مكافحة الإرهاب ظلت تعمل عملا مكثفا، وتطورت الآن إلى القيام بدور أشد نشاطا في حوارها مع الدول الأعضاء في سبيل تقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتنشيط لجنة مكافحة الإرهاب، في شباط/فبراير ٢٠٠٤، سوف يسمح للجنة بأن تأخذ بنهج أقرب إلى أن يكون عمليا وظاهرا للعيان في سبيل تعزيز توافق الآراء الدولي العالمي في مكافحة الإرهاب.

وهناك أمر يتصل بذلك وهو أن مجلس الأمن يواجه تهديدا لم يكن قد واجهه من قبل. فالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الصادر في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ يملأ فجوة في دفاعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بخطر وقوع أسلحة الدمار الشامل بين أيدي فاعلين من غير الدول. ويعلق المجلس أهمية على حقيقة أن صدور القرار قد سبقته سلسلة من المشاورات والمناقشات المكثفة مع أعضاء المجلس وأعضاء من خارج المجلس، وكان ذلك دلالة ملموسة على الأهمية التي يعلقها المجلس على آراء العضوية الواسعة للأمم المتحدة.

ولا يزال مجلس الأمن يركز على الحاجة إلى البناء على مستويات الشفافية التي تميزت بها السنوات الماضية. وكلما أمكن، عقد المجلس جلسات علنية، وتم استضافة جلسات اختتامية واستعملت مناقشات مواضيعية في المجلس، لتعزيز تفهمنا الجماعي للقضايا الرئيسية التي تؤثر في المجتمع الدولي على نطاق واسع. وهذا التركيز على الشفافية أمر لا تقدر قيمته بالنسبة لمجلس الأمن، في سبيل تمكين العضوية الواسعة للأمم المتحدة من التفاعل على نحو أكمل معه.

إن التقرير المعروض على الجمعية أقصر مما كان في الماضي ليصبح أيسر مطالعة. وأعترف كذلك بأن الطلب الوارد من غير أعضاء مجلس الأمن للحصول على مزيد من المعلومات بشأن أنشطة المجلس سوف يتزايد. وسيكون مجلس الأمن متنبها لتعليقات الأعضاء عن التقرير المعروض على الجمعية اليوم، وهي التعليقات التي سوف تعقب الآن هذا العرض.

وختاما، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أشكر أعضاء الجمعية على هذه الفرصة لعرض تقرير المجلس. وأود أن أعرب أيضا عن تقدير جميع أعضاء المجلس لعمل الأمين العام والأمانة كلها. إن تفانيهم المهني، الذي لا يكل والذي كثيرا ما يحدث في مواقع خطرة في أنحاء العالم، أمر يساعد المجلس على الاضطلاع بدوره كما يقضي به ميثاق الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أقول الآن شيئا بصفتي الوطنية. أود أن أدلي ببيان قصير عن البند الآخر من جدول الأعمال الذي تجري مناقشته بصفة مشتركة، ألا وهو مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وما يتصل بذلك من أمور.

هناك رسالة واضحة يمكن أن تستمد من النظرة العامة التي أعطيتها توا وهو أن الدور الأول لمجلس الأمن، أي حفظ السلم والأمن الدوليين، إنما هو من الأهمية الآن بقدر

ما كان عليه دائما. والمجلس نشط عبر مواجهته لطائفة واسعة من التهديدات للسلم والأمن الدوليين، سواء في إدارة الأزمات الفردية في العالم أو في التصدي للمشكلات النوعية التي تواجه المجتمعات المتصارعة. إن عضوية الأمم المتحدة ككل لها مصلحة مشتركة في وجود مجلس يكون موثوقا به وفعالا وحاسما.

إن المملكة المتحدة تعتقد أن مجلس الأمن من شأنه أن يتعزز بزيادة عضويته حتى يكون أفضل تمثيلا للعالم العصري. وكما ذكرنا بذلك وزير الخارجية البريطاني في بيانه أمام الجمعية العامة في جلستها الثامنة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، إن المملكة المتحدة طالما ساندت موضوع توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. ونحن نؤيد أن تشمل العضوية الدائمة كلا من ألمانيا واليابان والهند والبرازيل. ونريد أيضا أن نرى عضوا دائما من أفريقيا في المجلس. أما زيادة العضوية غير الدائمة فإنها توفر كذلك فرصة زيادة تعزيز صوت العالم النامي في مناقشات المجلس. وهذا إصلاح ناقشناه طوال عدة سنوات وتعتقد المملكة المتحدة أن أوانه قد آن منذ زمن طويل. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على أن تشارك مشاركة بناءة في المناقشة، في سبيل إيجاد حل يمكن أن يوافق عليه الجميع.

وإلى جانب إصلاح عضوية مجلس الأمن، استمرت المملكة المتحدة في العمل على زيادة الشفافية وإمكانية الوصول والمساءلة في عمل المجلس. ونقاشنا اليوم هو جزء من العلاقة النامية القائمة بين المجلس والجمعية العامة، وكذلك بينه وبين أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة. إن كثيرا من الموضوعات التي يعكف عليها المجلس، مثل إعمال العدالة وسيادة القانون، يمكن أيضا أن تدخل ضمن مسؤوليات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة.

إن المملكة المتحدة تتطلع إلى التقرير المقبل من فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ومن الأمور الحيوية أن تتطور الأمم المتحدة كي تجابه طائفة التهديدات والفرص المتغيرة التي تواجه جميع الأعضاء – مثلا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتدهور البيئة إلى الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. إن وجود مجلس أمن فعال وذي قدرة استجابية إنما هو جزء حيوي من تلك الصورة. ومن شأننا أن نشجع الفريق على كفالة أن تكون اقتراحاته تعضيدا لقدرة المجلس على تحمل المسؤوليات الموكولة إليه بحكم الميثاق.

السيد ماك ايفور (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): يطيب لي أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أستراليا وكندا وبلدي، نيوزيلندا.

إن هذه المرة هي المرة الأولى التي تدلي بها مجموعة بلداننا ببيان مشترك في جلسة عامة بشأن البندين قيد المناقشة. وهذا البيان يبين التزامنا بالجهود خلال الأشهر الإثني عشر القادمة نحو بلوغ اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن، ويبين مواقفنا المشتركة بشأن طائفة من القضايا تتعلق بطرائق العمل وبشفافيته في المجلس.

ونود أولا أن نشكر مجلس الأمن والأمانة العامة على العمل الذي قاما به في إعداد تقرير هذا العام. فيبدو أن عبء العمل على مجلس الأمن يتزايد من حيث الكثافة والحجم كل عام، وهو أمر له آثار علينا جميعا. وأستراليا وكندا ونيوزيلندا لديها التعليقات التالية عن تقرير المجلس، مع بعض المقترحات بشأن العمل المستقبلي.

أولا، بشأن شفافية عمل مجلس الأمن، نرحب بعدد الجلسات المفتوحة التي عقدت خلال العام الماضي، ونطلب عقد نسبة أكبر من هذه الجلسات في المستقبل. إن الجلسات والإحاطات الإعلامية المفتوحة أمر جوهري للسماح بتدفق

المعلومات بين مجلس الأمن ومجتمع الأمم المتحدة بنطاقه الواسع. ونظن أنها تحسن كلا من نوعية اتخاذ المجلس لقراراته وتفهم الأعضاء لعمل المجلس. والتوزيع المبكر لبرنامج العمل الشهري، حتى على شكل مشروع برنامج، أمر هام في هذا الصدد، خصوصا بالنسبة للبعثات الصغيرة ذات الموارد المحدودة.

وثانيا على الرغم من أنه كانت هناك بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح، إلا أنه لا يزال الطريق طويلا نحو تحسين تشاور مجلس الأمن مع العضوية الأوسع نطاقا. بينما نعترف اعترافا كاملا بالحاجة إلى اتخاذ القرارات في أوانها الصحيح، إلا أن المجلس يجب أن يتلمس آراء الدول الأعضاء قبل اتخاذ قراراته بشأن القضايا التي تؤثر فيهم، خصوصا القرارات التي تفرض التزامات على الدول الأعضاء بأن تضطلع بأعمال. وهذه هي الحالة بصفة خاصة فيما يتعلق بالبلدان التي تسهم بجنود في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والعبء يقع على عاتق مجلس الأمن أن يشرع في هذا الحوار في مرحلة مبكرة وأن يتفادى مواجهة الأعضاء بالأمر الواقع. والمناقشات يتعين أن تكون مفيدة وليست مجرد كلام.

إن إصلاح مجلس الأمن يظل قضية رئيسية. وتوجد مساندة واسعة لتوسيع عضوية المجلس، غير أنه لم يتحقق اتفاق في الآراء على قضية الأعضاء الدائمين الجدد. إن رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين قد عمل جاهدا على دفع عجلة المناقشة قدما، غير أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية ما زال أمام طريق مسدود بالفعل. وليس هناك توقع عملي بأن يستطيع الفريق العامل أن يحقق اتفاقا بقدرته الذاتية. ولن نعيد هنا سوق الحجج التي تؤيد إيجاد مجلس أوسع نطاقا أي أكثر مشروعية. إن بلداننا قد رسمت، فرادى، مواقفنا الوطنية بشأن إصلاح مجلس الأمن في عدد من المناسبات، أحدثها ما أدلت به من بيانات خلال المناقشة العامة.

وتأمل أستراليا وكندا ونيوزلندا أن يوفر اقتراح من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير أساسا لمفاوضة ناجحة بشأن إيجاد مجلس ذي صفة تمثيلية أصدق. ولقد طلب الأمين العام إلى الفريق أن يقدم توصيات مستقلة عن تلك القضية وعن قضايا رئيسية أخرى تواجه الأمم المتحدة. ونحث الدول الأعضاء على ألا تسعى إلى استباق تقرير الفريق، بل نحثها على أن تحترم استقلال الفريق وأن تتقبل السبل الممكنة للسير قدما.

إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا مستعدة أن تكون مرنة. ونحن نوافق على أن الإصلاح يجب أن يشمل زيادة في العضوية غير الدائمة وأنه لا يمكن أن يكون هناك توسيع لمجال حق النقض. وإننا نتطلع إلى توفير فرص معززة للحصول على عضوية مجلس الأمن لكل الدول الأعضاء، وليس لمجرد بضع دول مميزة منهم.

ونعترف بمدى أهمية إصلاح مجلس الأمن للدول الأعضاء. ونتشاطر الشواغل حيال أن وجود اختلافات عميقة حول هذا الموضوع ينبغي ألا يعرقل صفقة من الإصلاحات تستهدف تعزيز الأمم المتحدة وقدرتها على أن تواجه بفعالية التحديات الجارية والمستقبلية. ولكن ذلك لا يعني أننا نعتقد أن هذه القضية ينبغي أن ينظر فيها على حدة. فأولا، إن إدراج إصلاح مجلس الأمن في صفقة أوسع نطاقا قد يزيد لا أن يقلل من احتمالات تحقيق توافق في الآراء حول هذه النقطة. وثانيا، إن مجلس الأمن هو في جوهر تصدي الأمم المتحدة للتهديدات التي تقع على الأمن الدولي. وفي الوقت نفسه، قام المجلس بتوسيع نطاق القضايا التي يحدد أنها تمثل تهديدات. وتبعا لذلك، فإن اقتراحات تعزيز العمل المشترك في مواجهة طيف واسع من التهديدات

لا يمكن – عقلانيا – فصلها عن قضية الصفة التمثيلية للمجلس. إن ما يفعله المجلس، وأعضاؤه، إنما هو موضوع تتداخل عناصره ولا انفصام بينها.

ومهما كانت أهمية هيكلة المجلس، فإن الأمر الذي لا يقل عن ذلك أهمية هو الطريقة التي يمثل بها المجلس مصالح المجتمع العالمي الذي يتحدث ويعمل باسمه. وهذا المجتمع العالمي إنما يشمل أفرادا بشرا وكذلك دولا. وتبعا لذلك فإن المسؤولية الأولى للمجلس عن حفظ السلم والأمن يجب – كما اعترف بذلك المجلس اعترافا متزايدا – أن تشمل أمن الأفراد البشر كما تشمل أمن الأمم. وفي ذلك السياق، نرحب بالإشارات كالتي جاءت في القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الذي ينوه بأن أية حكومة تتحمل المسؤولية الأولى عن حماية سكانها داخل أراضيها. ونود أن نضيف مع ذلك أن المجلس لا يمكن أن يتجاهل التزاماته إذا كانت أفعال الدولة تنتهك تلك المسؤولية. إن ما نسعى إليه هو تطوير القانون والممارسة الدوليين بحيث يمكن اتخاذ تدابير متعددة الأطراف في حالات الطوارئ الإنسانية القصوى.

والجدير بالذكر أن العضوية في مجلس الأمن ليست هي مجرد الطريق الوحيد للتأثير في قرارات المجلس وتوسيع قاعدتها، بل ينبغي أن ننظر في مزيد من التغييرات في عمل المجلس وممارساته، بما يسمح لغير الأعضاء بأن يسهموا بنصيب أوفى في مداولات المجلس. ولقد حدث بعض التقدم فيما يتعلق بقضايا حفظ السلام في ذلك الصدد. غير أن المشاورات يجب أن تكون مفيدة. وينبغي أيضا أن ننظر نظرة أوثق إلى العلاقة بين المجلس والهيئات الأخرى للأمم المتحدة.

ويؤدي بنا ذلك إلى نقطة نهائية. لقد لاحظنا أن جدول أعمال المجلس بات مزدحما أكثر مما كان عليه. ويركز المجلس على التهديدات الحادة للأمن والسلم الدوليين. غير أن هناك حاجة إلى ترتيبات أفضل لتوفير إشراف أشد فعالية وتنسيقاً من الأمم المتحدة على جهود بناء السلام في الحالات التالية للصراعات، على المدى الطويل. وقد يقتضي الأمر أن تشارك في هذا الإشراف طائفة واسعة من الأطراف. ونحن نتطلع إلى مناقشات مقبلة حول هذا الموضوع والموضوعات المتصلة به، بعد أن يقدم فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير تقريره في نهاية هذا العام.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن مجلس الأمن اليوم هو بلا شك هيئة الأمم المتحدة التي حققت أكبر تزايد في سلطاتها. فلديه الآن ١٧ عملية حفظ السلام جارية، منها ١١ أنشئت منذ ١٩٩١. وهذه العمليات الخاصة بحفظ السلام لها في الوقت الحاضر أثر شديد على ميزانية المنظمة. إن عدد قرارات مجلس الأمن قد ارتفع من ٦٤٦ خلال السنوات الـ ٤٤ الأولى من عمر المجلس الى أكثر من ١ ٠٠٠ قرار اليوم. وكذلك فإن مجال اختصاص المجلس يشمل ليس فقط الصراعات الدولية بل أيضا النزاعات المدنية وبناء الأمم والإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وغير ذلك من الموضوعات مثل النساء والأطفال في حالات الصراع، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونظرا للأهمية الحالية للمجلس سأتناول أولا في بياني طابع تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة قبل أن أنتقل الى طرائق عمل المجلس وأخيرا إلى قضية التمثيل المنصف.

فيما يتعلق بتقارير المجلس إلى الجمعية العامة، تقدر بيرو الجهود المبذولة لتحسين طابع المقدمات لتلك الوثائق. غير أن تقرير مجلس الأمن لا يزال بيانا وصفيا بطبيعته ولا يحتوي إلا على بيان بالتتابع الزمني للتدابير التي اتخذها المجلس. إنه لا يقوم بتقييم المصاعب أو التقدم أو الانتكاسات أو الاتجاهات الجارية في حل الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. إذا لم يكن تقرير مجلس الأمن تحليليا

بطبيعته، كما هو حال تقرير الأمين العام، لا يمكن لأحد أن يعرف ما إذا كانت قد تغيرت أم لا ظروف الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤). كما لا نستطيع مثلا أن نعرف ما هو أثر القدر الهائل من المخدرات المنتجة في أفغانستان على عملية إعادة البناء الوطني في ذلك البلد. وعلى غرار ذلك تتعذر معرفة ما إذا كان أو إذا لم يكن، لاحتلال الأمن حاليا في العراق أثر على إمكانية توفير مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة وفقا للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). بل ما نعرفه هو أيضا أقل من ذلك بشأن ما إذا كانت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان في رواندا ويوغوسلافيا السابقة قد أسهمتا في تخفيض الإفلات من العقوبة في العالم.

ولو قرأ تقرير مجلس الأمن اليوم الصحفيون أو طلبة العلاقات الدولية أو الجمهور الواسع، فإن أيا منهم لن يحصل على تقييم للتقدم المحرز، أو الانتكاسات أو الاتجاهات في الصراعات التي تهدد السلم والأمن في العالم. ولذا من الضروري أن ينتج مجلس الأمن تقريرا يتميز بأنه يمكن أن يفهمه الرأي العام العالمي، حتى يمكن نشره عن طريق الصحافة ومناقشته في الدوائر الأكاديمية الدولية، شأنه في ذلك شأن التقارير التحليلية المتعلقة بالتنمية البشرية وتقارير البنك الدولي عن التنمية وتقرير الأمين العام، وكلها معروفة في العالم أجمع. غير أننا اليوم لا نغالي إذا قلنا إنه لا يوجد أحد سوانا على دراية بتقرير مجلس الأمن.

ولذا نحتاج إلى تقرير يربط بين مجلس الأمن ليس فقط بالجمعية العامة بل بجميع الجنس البشري. إن ذلك من شأنه أن يجعل جهود مجلس الأمن في سبيل السلم، وحدود تلك الجهود معروفة. وكل ذلك من شأنه أن يوفر شعورا بالحقيقة ويساعد على تبديد الانطباعات السيئة التي تنشأ بشأن عمل الأمم المتحدة في الحالات التي لا يحل فيها المجلس على وجه السرعة صراعا يهدد السلم والأمن الدوليين.

وأود الآن أن أنتقل إلى الموضوع الثاني لبياني، ألا وهو طرائق عمل المجلس. ينبغي أن نعترف اليوم بأن المجلس كانت ردود فعله أفضل على الأزمات الجديدة والمعقدة التي نشأت، مما جعل من الممكن للدول التي ليست أعضاء في المجلس ولأعضاء المجتمع المدني الدولي، أن يشاركوا. ومن بين أقيم طرائق عمل المجلس اليوم ما درج عليه المجلس من القيام بالزيارات للميدان، حتى يستطيع، في المقام الأول، الحصول على تفهم حقيقي للصراعات المدنية. إن هذه الزيارات ينبغي تحسينها بتمكين المجلس من إيجاد صلات طيبة بالمجتمع المدني وكذلك بالجماعات المحلية، من سياسية ودينية، في البلدان المتصارعة. وينبغي أيضا أن يسعى المجلس إلى عقد صلات بموظفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية المتمرسة في الوضع الاجتماعي السياسي للبلد المتصارع الذي تجري زيارته. وهذه الزيارات ينبغي أن تكون أيضا نشيطة بطبيعتها، وألا تجرى فقط بعد أن ينفجر الصراع بل كذلك عند تواجد معلومات تدل على أنه يوجد تهديد بحرب أهلية أو بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

إن المجلس يجب ألا يستمر في مجرد القيام بردود فعل على أحداث معينة في الصراعات الأهلية. بل يجب أن يقوم، بدلا من ذلك، بتحليل متعمق للأسباب الهيكلية لتلك الصراعات. فاليوم مثلا توافق جميع التحليلات الاستراتيجية الحديثة العهد على أن النبذ الاجتماعي هو العامل الأساسي الذي يحول الخصومات السياسية والعرقية والدينية إلى صراعات مدنية حامية الوطيس، تؤدي بدورها إلى حروب حقيقية تنطوي على تخريب وطني ترتكب فيه أشنع الجرائم ضد الإنسانية. لهذا السبب، فإن الزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس ينبغي أن تعد إعدادا سويا، كي تجمع في المقام الأول معلومات عن درجة النبذ الاجتماعي في البلد الذي تجري زيارته. وإذا لم يؤخذ في الحسبان النبذ الاجتماعي في

سبيل حل الصراعات وتوقيها، فإننا بذلك نتجاهل أهم مكون هيكلي من مكونات العنف الدولي.

إننا نعتقد أن تعدد الأطراف لا يمكن فصله عن الحقيقة الواقعة. وهذا هو السياق الذي أود أن أختم فيه بياني بمعالجة قضية التمثيل العادل في مجلس الأمن. خلال عشر سنوات انقضت حتى الآن، قامت جميع البلدان المعنية ببيان مواقفها بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، ولكن بلا نتائج. وأحدث تقرير من الفريق العامل المفتوح باب العضوية حول هذا الموضوع يبين أن عدد المواقف يتعدد بقدر تعدد البلدان. فمن الواضح أنه لا يوجد توافق في الآراء؛ وبدون توافق في الآراء لا يمكن أن يكون ثمة إصلاح. إن الأمر هو بهذه البساطة. ينبغي أن نكون واقعيين، نظرا للحالة القائمة. ودرس عشر سنوات بشأن إصلاح المجلس هو أنه كلما زادت مناقشتنا للإصلاح تزايدت نقاط الاختلاف التي نعرب عنها.

فمثلا لا يوجد في الوقت الحاضر حتى مجرد توافق في الآراء حول تعريف ما هو الشيء الذي يكون مجموعة إقليمية. كما لا يوجد توافق في الآراء حول المعايير لعضوية مجلس الأمن. والمسلك الذي يسلكه الإصلاح إنما هو عقيم ولا يرضي أحدا. فمن ناحية السياسة الواقعية فإن الشيء الواضح الوحيد خلال العملية التي استغرقت عشر سنوات بأكملها هو أنه لا يمكن القيام بعملية إصلاح دون حد أدنى من الالتزام بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ومعنى ذلك أنه كي تكف عملية الإصلاح عن أن تكون عملية عقيمة، ينبغي أن يقوم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بجهد مشترك للتوصل إلى مستوى أساسي من الاتفاق على ما يعتبرونه إصلاحا للمجلس قابلا للبقاء. ويجب علينا أن نبدأ على الأقل بصيغة تحظى بالحد الأدنى من القبول ولا تخضع لحق النقض. وإن كان الحل التوفيقي هذا متعذرا، فيتعين علينا، في نهاية المطاف، أن نتوخى الواقعية ونتخلى عن الإصلاح. وما لا يجوز أن نفعله هو أن نستمر في ممارسة عقيمة تمتد سنوات، مثلما فعلنا في الماضي، لأن هذا يمكن أن يشوه سمعة الأمم المتحدة.

إن هذه الأفكار كلها التي شاطرتكم إياها بغية تحسين تقرير مجلس الأمن وأساليب عمله وعملية إصلاحه تشكل تعبيرا عن التزام بيرو بفعالية مجلس الأمن – وبالتالي عن رغبتنا في قيام الجمعية العامة بانتخابنا في السنة القادمة عضوا غير دائم في المجلس، وبذلك يمكننا الاستمرار في تقديم المقترحات والمساهمات الرامية إلى تحسين أداء المجلس لوظيفته.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن شكري الخالص للسفير السير إمير جونس باري على عرضه الممتاز لتقرير مجلس الأمن (A/59/2) إلى الجمعية العامة. لقد آمنا دائما بأن نظر الجمعية في تقرير مجلس الأمن ينبغي ألا يكون شكليا فحسب، بل ينبغي أن يتيح للجمعية العامة فرصة قيمة لإجراء تحليل متعمق لأنشطة المجلس، وكذلك لتحديد التدابير التي يجب اتخاذها للقيام بالتحسينات الضرورية في أساليب عمل ذلك الجهاز المهم. وذلك التفاعل هو أيضا لصالح مجلس الأمن، الذي يجب أن يستفيد منه بدراسة واستخدام الأفكار والمقترحات البناءة والمبتكرة، التي أنا مقتنع بأنها ستنبثق من هذه المناقشة. وتستطيع الجمعية، كحق من حقوقها، أن تتخذ أي إجراء تراه مناسبا في نهاية هذه المناقشة.

وفي ما يتعلق بالصيغة، يسعدني أن التقرير يتضمن الآن قسما تحليليا عن عمل المجلس للرد باستفاضة على التعقيبات والانتقادات التي أبدتها الدول الأعضاء في ذلك الصدد على مر السنين في هذا المنتدى. والوثيقة المعروضة علينا تتضمن بالفعل عناصر تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولدى إعدادنا نحن الدول الأعضاء في مجلس الأمن للتقرير السنوي هذا العام، وضعنا لأنفسنا هدف ضمان أفضل فهم ممكن للقضايا المعروضة على المجلس. إلا أننا ندرك حقيقة أن التقرير لا يزال بعيدا من أن يصبح الوثيقة الموضوعية التي تحتاج الدول الأعضاء إليها لتقييم عمل المجلس. والجزائر ستواصل العمل مع أعضاء المجلس الآخرين للتأكد من أن الجزء التحليلي من التقرير يوفر، في المستقبل، مؤشرات لقياس نتائج عمل المجلس، إضافة إلى قسم مخصص للمقترحات الرامية إلى تحسين عمله. ومنذ أن انضمت الجزائر إلى مجلس الأمن، عملنا بنشاط لتحقيق شفافية أكبر في أساليب عمل المجلس، فضلا عن إشاعة المزيد من الديمقراطية في عملية صنع القرار فيه.

وفيما يتعلق بأداء المجلس لوظيفته، ينبغي أن يذكر أن عددا كبيرا من أعضاء المجلس بذلوا جهودا أثناء الفترة قيد الاستعراض لتحسين تبادل الآراء مع جميع أعضاء الأمم المتحدة وكذلك لزيادة الشفافية في أساليب عمل ذلك الجهاز. وبغية الحد من سرية عمل المجلس، بذلت جهود متضافرة لتحسين نشر المعلومات حول أنشطة المجلس، ولعقد مزيد من الإحاطات الإعلامية المفتوحة ليتمكن غير الأعضاء في المجلس من الاستفادة من المعلومات التي توفرها الأمانة العامة حول شتى الحالات والصراعات، ومن الإعراب عن آرائهم في القرارات المتخذة.

إلا أن الجزائر تظل مؤمنة بأن من الحكمة، على أساس كل قضية على حدة، أن تكون المشاورات التي تسبق تلك الجلسات مفتوحة للأطراف المهتمة أو المعنية بالمسألة قيد النظر، بغية الحصول على آرائها. ومن شأن ذلك أن يعطي مجلس الأمن فهما أفضل للموضوعات قيد النظر، وأن يمكنه من اتخاذ قراراته بالاستناد إلى معلومات أدق. ومن المهم أيضا العودة إلى الممارسة السابقة بعقد جلسات ختامية لاستعراض أعمال المجلس تكون مفتوحة لغير الأعضاء فيه، على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر. ونؤمن بأن تلك الاجتماعات تتيح فرصة للإعراب عن الآراء بطريقة تحليلية ومنهجية ومفتوحة وصريحة حول المسائل التي تحظى بالاهتمام.

وخلال التفاوض على القرارات المهمة – مثل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن منع الانتشار – أتيحت للجزائر فرصة الإعراب عن تحفظات قوية عن ميل مجلس الأمن إلى أن يجعل من نفسه هيئة تشريعية دولية وأن يحل محل عملية التفاوض الحكومية الدولية. وينبغي للمجلس ألا يعتمد سوى قواعد مؤقتة، وتفرض على كل الدول في كل ظروف استثنائية، مثل الرد على الحالات التي تمثل تهديدا خطيرا جدا للسلم والأمن الدوليين، أو في حالة غياب المعايير القانونية. وقد أعرب بلدي، مع أعضاء آخرين في المجلس، عن قلقه من السهولة التي يلجأ بها المجلس الآن إلى الفصل السابع من الميثاق، بما في ذلك حالات لا يكون فيها القيام بذلك مناسبا.

وبخصوص مضمون التقرير فإنه يبين أن المجلس، في الفترة قيد النظر، لم يستجب للأخطار التي تهدد السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي فحسب، بل اتخذ أيضا في بعض الأحيان إجراءات مباشرة لمعالجة عدد كبير من المشاكل التي تؤثر على العالم. وقد برهن على العزم والدأب في متابعة معالجة قضايا معينة. ونؤمن بأن بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع أو الخارجة منه، مثل البعثة الموفدة إلى غرب أفريقيا في تموز/يوليه الماضي، كانت مفيدة للغاية لأنها عالجت لب المشاكل وحصلت على دعم وتعاون الأطراف المعنية. وقد كان لتلك البعثات تأثير إيجابي على الجهات الفاعلة المحلية. ونظرا للتجارب الناجحة هذه، نشجع على هذا النوع من المبادرة والعمل، ونناشد إضفاء الطابع الرسمي عليه وتطبيقه على مناطق صراع أخرى.

لكننا نود أن نشير إلى أنه في حالات لم تكن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، مضى مجلس الأمن إلى أبعد من ولايته وتصرف بشكل غير مناسب، كما فعل في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ عندما اتخذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن الحالة في لبنان. وفي نفس الوقت، لاحظنا مع الأسف اتخاذ موقفا أقل ما يقال عنه أنه متردد ويفتقر إلى العزم والتصميم اللازمين، على الرغم من الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لوقف حمامات الدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل والأكثر خطورة، أننا رأينا موافقة ضمنية من جانب بعض الدول الأعضاء على تجاهل قرارات المجلس. إن هذا ينتقص بالتأكيد من سلطة المجلس. وفي ذلك الصدد، نأسف لحقيقة أن بعض قرارات مجلس الأمن المهمة ظلت حبرا على ورق و لم تعقبها أي إجراءات. وتلك الحالة غالبا ما تشجع الطرف المتعنت في صراع معين على رفض تسوية الصراع وعلى الاستمرار في تحدي إرادة المجلس ومهاجمة مصداقيته.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، حيث تقع على عاتق المجلس مسؤولية كبيرة، وبالرغم من اتخاذ قرارات عديدة وتخصيص جلسة شهرية للموضوع، عجز المجلس عن إحراز أي تقدم ملحوظ لتشجيع أو تيسير عملية السلام، أو حتى ضمان حماية السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقضية الفشل في اعتماد مشروع القرار الأخير حول عملية إسرائيل القاتلة ضد السكان الفلسطينيين في غزة، والذي عرضته على المجلس قبل بضعة أيام، كانت المرة التاسعة والعشرين التي تشل فيها حركة المجلس باستخدام حق النقض، وهي تظهر عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته. ونحن مقتنعون بأنه لو أظهر المجلس الحزم الضروري فيما يتعلق بإسرائيل، لكان من الممكن تفادي قدر كبير من العنف، ولكانت الحالة اليوم بدون شك، أكثر ملاءمة لإجراء تسوية تفاوضية.

ولذلك، فإن مصداقية مجلس الأمن بالذات هي موضع تساؤل اليوم. ولن تشهد تلك المصداقية إلا تناقصا إضافيا إذا لم ينجح المجلس في عكس مسار ذلك الاتجاه وإذا لم يظهر للعالم بأسره قدرته على تحمل مسؤولياته في إدارة وتسوية بعض النزاعات التي ظلت على جدول أعماله لوقت طويل. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يكون للمجلس سياسة شاملة على أساس الإنصاف والعدالة. وينبغي أن يتبع نهجا واضحا ومتسقا إزاء القضايا التي عهد بها الميثاق إليه، وخاصة فيما يتعلق بتلك القضايا التي تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. ولا بد لي أن أوضح أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة المتعلقة بمجلس الأمن في سياق عمله أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة اتبع أسلوبا جديدا للنظر في القضايا المعهودة إليه بموجب ولايته. وأعطى أعضاء الفريق أنفسهم فرصة إجراء مناقشات موضوعية، حتى أثناء المشاورات. وذلك يتناقض مع أسلوب العمل المعتاد، الذي اقتضى تخصيص أسئلة لمجموعتين منفصلتين، تعاملت واحدة مع المسائل المتعلقة بتوسيع عضوية المجلس والمسائل المتعلقة بذلك، وتناولت الأخرى الأمور المتعلقة بأساليب العمل والشفافية.

وبفضل قيادة السيد جوليان هنت، كان الفريق العامل مبدعا في تحديد بعض الأسئلة المعينة، بما في ذلك الأسئلة التي تتناول التمثيل الإقليمي والشروط الواجب توافرها للعضوية في مجلس الأمن، ومسؤولية المجلس والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك تحسين جودة التقرير السنوي المعروض علينا الآن وأيضا تقارير المجلس الخاصة إلى الجمعية. ولا شك، أن ذلك التغيير في أسلوب العمل أدى إلى بث الحياة في مناقشات الفريق العامل. بيد أن التوقعات عموما تظل عرضة للشك نظرا للمأزق الحالي بشأن القضايا الموضوعية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وقد كشفت المناقشة العامة أثناء الدورة الحالية مرة أخرى أن العديد من الوفود قد أكدت مجددا التزامها بإصلاح المجلس على اعتبار ذلك عنصرا حيويا للإصلاح العام للأمم المتحدة. ودعت إلى توسيع عضوية مجلس الأمن بغية تعزيز طابعه التمثيلي ومن ثم تعزيز شرعيته وسلطته. وقد أبرزت المناقشة أيضا نداء بعض الوفود لإيجاد مقاعد دائمة في مجلس الأمن الموسع. ويمكن أن تُعزى جزئيا تلك الزيادة في الاهتمام بإصلاح المجلس ونشاط البعض بذلك الصدد إلى أنه من المقرر أن يقدم فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير تقريره إلى الأمين العام في بداية كانون الأول/ديسمبر، وأن توصيات الأمين العام في ذلك الصدد يمكن أن تتضمن إشارة إلى إصلاح مجلس الأمن.

ويعتقد البعض أن قضية إصلاح الأمم المتحدة بوجه عام، وإصلاح مجلس الأمن بوجه خاص، ستتطور إيجابا في أعقاب الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. ذلك هو أملنا جميعا. ونأمل أيضا أن يصلح هذا التطور الظلم الحالي عن طريق مراعاة مصالح البلدان النامية وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا. ووفد بلدي مستعد للنظر في أي اقتراح يُسهم في إحراز تقدم في مداولاتنا، ما دامت تلك الاقتراحات تعزز، من خلال المداورة، لأوسع مشاركة ممكنة في عمل مجلس الأمن. ومع ذلك، نعتبر أنه من الضروري لأي خطة لإصلاح مجلس الأمن ألا تكون مُسببة للشقاق. بل على النقيض، ينبغي لهذا البرنامج أن يحصل على أوسع تأييد ممكن من الجمعية العامة، وأن يكون جزءا من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، التي يجب أن تتحول هيئاتها الرئيسية والعلاقات بينها تحولا كبيرا.

وأخيرا، يجب السماح للمناطق أن تقرر كيف تود أن تمثل في مجلس الأمن. وفي ذلك السياق، نود أن نؤكد مجددا التزامنا بالاقتراحات الملموسة المتعلقة بالقضايا الموضوعية التي طرحها الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وخاصة تلك المتعلقة بتوسيع عضوية المجلس. وتعبر جميع تلك الاقتراحات عن رغبة في تعزيز الطابع التمثيلي لتلك الهيئة المهمة وفعاليتها. وأود أيضا أن أشدد على أن أي توسيع في تشكيل مجلس الأمن يجب أن يراعي مطالب أفريقيا – مثلما تحددت في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في هراري عام ١٩٩٧، والتي عبر عنها مرارا وفد بلادي والعديد من البلاد الأفريقية الأخرى – بتخصيص مقعدين دائمين على الأقل لأفريقيا بالتناوب ومقعدين إضافيين غير دائمين.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تحيط جمهورية بيلاروس علما بالأنشطة المتزايدة لمجلس الأمن أثناء العام الماضي في مجال صون السلم والأمن الدوليين. إننا نؤيد الحفاظ على الزخم في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونؤيد أيضا قدرا أكبر من الانفتاح في عمل المجلس، والمزيد من التفاعل بينه وبين الجمعية العامة.

وترى بيلاروس أنه من الضروري مواصلة ممارسة عقد جلسات مفتوحة للمجلس على المستوى الوزاري بشأن المشاكل الأكثر خطورة التي يواجهها المجتمع الدولي. وفي أثناء فعل ذلك، من الضروري أن يتصرف المجلس بصرامة في حدود مجال اختصاصه ومن دون المساس بمجالات مسؤولية هيئات رئيسية أخرى في الأمم المتحدة.

وحدثت زيادة كبيرة في أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب. ونحن نعتقد أن اللجنة ينبغي أن تصبح أداة فعالة في مكافحة الإرهاب الدولي، وتعزيز التحالف المناهض للإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، ورصد الامتثال لمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويمكن للتفاعل المباشر بين اللجنة والمنظمات الإقليمية، أن يساعد بالتأكيد على تنفيذ تلك المهام.

ونحن مقتنعون بالحاجة إلى تعزيز الدور الرئيسي للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين. والإجراءات التي تقوض من سلطة المجلس تشل أساس القانون والنظام الدوليين. ويحدد دور المجلس أهمية أنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بمجلس الأمن.

وتؤيد بيلاروس القيام المتواصل النشط لرئيس الدورة الحالية للجمعية العامة بممارسة التشاور مع المجموعات الإقليمية للدول لإصلاح عضوية وأنشطة مجلس الأمن. وتتشاطر بيلاروس الرأي بأن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن تقليله إلى مجرد تغيير عضوية المجلس. ونحن بحاجة إلى استعراض النهج الشامل لتقييم التهديدات، فضلا عن الأسلوب الذي تتخذ به القرارات بشأن السبل الفعالة للتصدي لها.

وتتطلع بيلاروس إلى إسهام فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في صياغة التوصيات بشأن هذا الأمر. ونود أيضا أن نسترعي انتباه الجمعية إلى المسؤولية الفردية الرئيسية للدول الأعضاء في اختيار أفضل خيار لإصلاح عضوية مجلس الأمن وعمله. ونود أيضا أن نؤكد على الدور الخاص الذي تؤديه الجمعية العامة في تلك العملية.

وأي صيغة مقبولة بشكل عام لتوسيع مجلس الأمن ينبغي أن تُبنى على إزالة عدم التوازن بين عضوية المجلس وعضوية المنظمة، وعلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تخصيص المقاعد ومنع انقسامات جديدة بشأن هذه المسألة بين الدول الأعضاء.

إننا نتفق مع وجهة نظر حركة عدم الانحياز على أنه ينبغي توسيع عضوية المجلس بزيادة ١١ مقعدا وأن يتم ذلك بتوافق الآراء. وزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين ينبغي أن تراعي مصالح جميع المجموعات الإقليمية. ونعتقد أنه من العدل ومن الضروري أن يخصص مقعد إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

وفيما يتعلق بفئة الأعضاء الدائمين، ينبغي تخصيص مقاعد إضافية لبلدان المناطق النامية الثلاث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن اثنين من الدول المتقدمة النمو، في أوروبا وآسيا، اللتين أسهمتا أكثر الإسهامات الملموسة في صون الأمن الدولي.

إن نجاح إصلاح المجلس سوف يعطي زخما كبيرا لعمل المنظمة وسيؤدي إلى تعزيز سلطتها الدولية. أما الفشل في إصلاح مجلس الأمن فإنه سيبعث على الشك في قدرة المنظمة على تحويل نفسها في مواجهة التحديات المعاصرة. ويجب ألا نسمح لذلك أن يحدث. وتعتقد بيلاروس أن التفاعل البناء وحده – الذي يراعي وجهات نظر البلدان الكبيرة والصغيرة، والغنية والفقيرة – سيجعل من الممكن خلق مجلس أمن أكثر سلطة وتمثيلا وفعالية. ووفدنا على أتم الاستعداد للانخراط في ذلك النوع من التعاون.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفدي حقيقة أننا نناقش معا تقريرين هامين هما: تقرير مجلس الأمن عن أعماله خلال العام الماضي (A/59/2)، وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وأمور أخرى تتعلق بمجلس الأمن (A/58/47).

إن هذه المناقشة تأتي أيضا في وقت ترتبط فيه التهديدات ببيئة الأمن الدولية الحالية الأمر الذي أدى إلى تفاقم الصعاب التي تواجه مجلس الأمن. تلك التهديدات تتضمن الإرهاب الدولي، وأسلحة الدمار الشامل، ونتائج الحرب في العراق، والأزمات مثل أزمة الشرق الأوسط

ودارفور. كما أن هذه المناقشة تأتي في وقت نشعر فيه بحاجة ملحة إلى إصلاح وتوسيع مجلس الأمن بحيث يعكس البيئة الدولية الجديدة، مما يسمح له بالتصدي لتلك المخاطر بشكل أفضل.

ولا شك أن مجلس الأمن قد أصبح الجهاز الأكثر نشاطا في الأمم المتحدة. إن إضعاف كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أدى إلى تركيز خاص على عمل مجلس الأمن. وفي الغالب تخطئ الناس خارج هذه الجدران باعتبار مجلس الأمن هو مجموع الأمم المتحدة، وهذا أمر مؤسف للغاية ويجب أن يصحح من أجل الأمم المتحدة بكاملها.

وفي العام الماضي، لاحظنا أيضا أن مجلس الأمن قام باتخاذ بعض الإجراءات التي تهدف إلى تحسين أساليب عمله. تلك التحسينات ستكون مفيدة إذا كانت دائمة. لكن طالما أن نظام المجلس الداخلي ما زال مؤقتا، فإن التعديل في أساليب عمل المجلس، مهما كانت إيجابية، ستكون غير كافية.

ومع ذلك، يُسعدنا أنه خلال العام الماضي، أظهر المجلس رغبة متزايدة في التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والتعاون الوثيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في مساعدة البلدان الأفريقية التي خرجت من دائرة الصراع أمر مرحب به جدا. ونود أن نشير بشكل خاص إلى التعاون بين مجلس الأمن والفريقين الاستشاريين المخصصين التابعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنيين بغينيا - بيساو وبوروندي، بصفتهما مثلا جيدا على علاقة التعاون الوثيقة بين الأجهزة الرئيسية. وفي ذلك السياق، نود أن نشيد بالسفير إمير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة، الذي جعل القيام بزيارة مشتركة إلى غينيا - بيساو في وقت سابق من هذا العام أمرا ممكنا. إن تأثير وجود ممثلين من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا على بلد يُعاني من الحاجة الماسة، له أهمية لا يمكن التقليل من شأنها.

وبينما تمكن المجلس من مواجهة بعض الأخطار التي تهددنا، إلا أنه ما زال يساورنا القلق إزاء عجز المجلس عن إبداء الإرادة السياسية المطلوبة والالتزام باتخاذ القرارات الفعالة مما منعه من مواجهة تحديات أخرى ملحة.

ومما يدعو إلى القلق أيضا أن المجلس حتى الآن لا يزال غير قادر على اتخاذ قرار حازم بشأن الصراع في الشرق الأوسط. فعلى المجلس أن يتجاوز، وبسرعة، الانقسامات بين أعضائه وأن يتحدث بصوت واحد حيال تلك القضية المأساوية، أو مواجهة تراجع مصداقيته بصفته جهازا تم توكيله بصون السلم والأمن الدوليين.

وفي الأشهر الأخيرة شهدنا مناقشات في مجلس الأمن حول عدد من القرارات لإعادة تفسير تطبيق المعاهدات، أو فرض مطالب تشريعية على الدول الأعضاء. ونعتقد أن ذلك يبدي ميلا، غير مرحب به، لدى مجلس الأمن لأن يتجاوز عمل الجمعية العامة. إن الجمعية العامة هي الجهاز الديمقراطي الوحيد الذي تتمثل فيه الدول كافة في الأمم المتحدة والذي لديه القدرة الفريدة على صياغة الإجماع الدولي الحقيقي على القضايا الحساسة مثل الإرهاب. والعمل من خلال الجمعية العامة هو الطريق لضمان تعددية الأطراف التي تحمي الدول الضعيفة من الخضوع للدول الكبرى.

وفي ما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن يعتمد بصورة متزايدة على المنظمات الإقليمية لأخذ الصدارة في حل الصراعات. وبالتالي أصبحت المنظمات الإقليمية، وبصورة متزايدة، حجر الزاوية في بناء النظام الأمني العالمي. ومن أجل أن تقوم منظومة الأمم المتحدة

بأعمالها بفعالية، من المهم للمنظمة ووكالاتها أن تكون قادرة على تفويض مسؤولياتها وأن توفر، عند الطلب، الموارد اللازمة للمنظمات الإقليمية التي تتمتع بمكان أفضل لمواجهة تحديات الأمن والسلم في مناطقها.

وفي ذلك الصدد، فإن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يضع تصورا للحالات التي يمكن فيها لمجلس الأمن استعمال المنظمات الإقليمية بالنظر إلى قربها من صراع معين ومعرفتها به. ولقد تم اختيار مواقع المنظمات الإقليمية بعناية للتدخل على نحو أسرع من مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، كان الاتحاد الأفريقي أول من ساعد الشعب في بوروندي ودارفور. ولقد تعهد الاتحاد الأفريقي فعلا بالتدخل لحل الصراعات برغم افتقاره إلى الموارد والدعم السوقي والمادي. ويعتقد وفد بلادي أن على مجلس الأمن أن يحدد قريبا وبشكل واضح كيف يمكن أن يستفيد من المنظمات الإقليمية المستعدة للمساعدة في جعل العالم أكثر أمنا، لأنه أصبح واضحا، على سبيل المثال، أن المجتمع الدولي طلب إلى الاتحاد الأفريقي أن يوسع من تدخله في دارفور. ولكن ذلك الطلب لم يقترن بإعلان الموارد التي يرغب المجتمع الدولي في أن يُسهم بها للاتحاد الأفريقي ليسمح له بالاضطلاع بتلك المسؤولية.

ولقد تحقق تقدم كبير في مجال إصلاح وتوسيع مجلس الأمن. ففي القرار ٤٨/٢٦ لعام ١٩٩٣، أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية لمناقشة جميع المسائل المتصلة بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتعلقة بالمجلس. وتم إنشاء الفريق العامل لأن الدول الأعضاء أقرت بضرورة معالجة تراجع مصداقية مجلس الأمن وعدم تحقيق الإنصاف بالنسبة للتمثيل فيه. وبحث الفريق العامل صيغا مختلفة لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بحيث يتمكن من الوفاء بمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

وبينما نقدر جهود السيد جوليان هنت رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة الرامية إلى تنشيط عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فإن مما يبعث الشعور بخيبة الأمل أن الفريق العامل ظل في توقف تام منذ إنشائه، وخاصة بشأن القضية الحيوية المتمثلة في زيادة عضوية مجلس الأمن.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أكد مؤتمر قمة الألفية مجددا الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وناشد الدول الأعضاء تكثيف جهودها لتحقيق الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أعلن الأمين العام تشكيل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وكانت جنوب أفريقيا من ضمن الذين رحبوا بالفريق، نظرا لأننا توقعنا أن يعطي مزيدا من الزخم للمناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أثناء المناقشة العامة في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أعلن عدد كبير جدا من الوفود أنه يؤيد إصلاح مجلس الأمن. إذ دعا ما يقرب من نصف أعضاء المنظمة بالتحديد إلى زيادة عضوية مجلس الأمن في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين وتؤيد جنوب أفريقيا توسيع عضوية مجلس الأمن في هاتين الفئتين. ومثلما تعلم الجمعية، فقد أعلن الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا أن بلدي مستعد ليكون عضوا دائما في مجلس الأمن بعد إعادة هيكلته وزيادة عضويته. ومؤخرا أكد مجلس وزرائنا مجددا استعداد جنوب أفريقيا للعمل في مجلس الأمن بعد إعادة هيكلته وأكدت على أن العرض سيتابع بالتعاون، بدلا عن التنافس، مع البلدان الأخرى في القارة.

وقد أدى تزايد الإرادة السياسية على أعلى مستويات الحكومة لمعالجة إصلاح مجلس الأمن وزيادة عضويته إلى تنامي الشعور بالإلحاح، ومن المفهوم أن الوقت قد حان الآن لاتخاذ إجراء بشأن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عضويته.

وسيعرض تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونأمل أن تعطي الوفود تقرير الخبراء كامل عنايتها، وألا تركز فقط على الجزء المتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن تتناول قضايا التنمية أيضا. ونعتقد أن القضايا الأخرى للتنمية، من مثل بناء السلام وتوفير الدعم للبلدان المحتاجة إليه تتطلب اهتماما ملحا من المجتمع الدولي. وذلك أقل ما تتوقعه شعوب العالم منا.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يقدم وفد بلادي تقديره وشكره لرئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر على عرض تقرير مجلس الأمن (A/59/2) للجمعية العامة. ويغطي التقرير مجالا واسعا من الأنشطة، وأود أن أبرز بعضها.

يسرنا أن نرى تحسنا عاما في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، ونأمل أن يُترجم إلى سلام دائم في البلدان المتضررة مباشرة، وفي القارة الأفريقية بأسرها.

وبوصفنا بلدا من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، يسرنا أن نرى أن التقدم الملموس بشأن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم يعزى إلى نشر بعثة الأمم المتحدة. ونأمل مخلصين أن يعود السلام إلى ليبريا وأن يشرع البلد في تحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بسيراليون، نوافق على قرار مجلس الأمن المتعلق بتعديل الجدول الزمني لتقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى أن يصبح البلد مستعدا للاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن الأمن الداخلي. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء العنف المتواصل في الجزء الشرقي من البلد. وطلبُنا الملح لتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإعطائها ولاية قوية، إنما تمليه الحقيقة على أرض الواقع، التي تنشأ بدورها من كبر مساحة البلد والعنف المتواصل في الشرق. وبالرغم من أن القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، الذي اتخذه مؤخرا مجلس الأمن بزيادة قوة البعثة، يحظى بالترحيب، فإنه لا يكاد يقرب من أن يكون متناسبا مع المهمة الموكلة إلى البعثة.

إن السلام في المنطقة له أهمية قصوى لنا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولذا فإن وزراء الجماعة أكدوا مجددا، في اجتماع عقد في لوساكا لجهاز الجماعة المعني بالسياسة والدفاع والأمن، التعهد الجماعي الذي قطعته الجماعة لضمان الأمن والاستقرار السياسي في المنطقة في إطار البروتوكول المتعلق بالسياسة والدفاع والأمن والتعاون وميثاق الدفاع المشترك.

ويجب أن تعطى الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية كل الدعم والمساعدة لترسيخ السلام. وينبغي للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يتوقف، ويجب أن يستفيد شعب الكونغو تماما من موارده الطبيعية من دون أن تتعرض للنهب.

تتكشف أزمة إنسانية كبيرة في منطقة دارفور في السودان. وإزاء تلك الخلفية، يكرر وفد بلدي تأييده لقرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ في ١٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وبينما نؤيد جهود الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، لدينا شعور قوي بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بالمسؤولية الكاملة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

إن هدف وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية لم يكن تأجيل تحقيق حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. بل كان لتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة واتفق عليها الطرفان. ونحن نرى، أن مجلس الأمن لم يمارس ضغطا كافيا لكفالة الالتزام بقراراته بشأن الصحراء الغربية. ونناشد الطرفين، وخاصة حكومة المغرب، التعاون مع الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ خطة التسوية. وبينما نأسف لاستقالة السيد جيمس بيكر، المبعوث الخاص للأمين العام، نأمل أن تبذل كل الجهود لتنفيذ خطة التسوية. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لا نتفق مع الاقتراح الرامي إلى تقليل حجمها. وينبغي هنا أن تكون الأولوية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية.

تشكل الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحديا للمجتمع الدولي. ونحن نؤيد التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط وننادي بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بموضوع حفظ السلام، لا يسع وفد بلدي إلا أن يكرر مجددا الحاجة إلى الدعم الكامل لبعثات حفظ السلام من خلال توفير الدعم المالي والمادي والسياسي، مثلما حث عليه تقرير مجلس الأمن.

إن أية تدابير ترمي إلى تعزيز وحدة المجتمع الدولي في الكفاح ضد الإرهاب يجب أن تتفق والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وقانون المعاهدات. ونقول بوضوح شديد إنه إذا أريد للدول الأعضاء أن تتعاون بشكل كامل في مكافحة الإرهاب وأن تنفذ التدابير المتخذة تنفيذا فعالا، ينبغي لها أن تشترك في صياغة التدابير الخاصة بهذه المكافحة. ويجب ألا يضطلع مجلس الأمن بوظيفة تشريعية في مكافحة الإرهاب – وظيفة لم تخصص له أبدا بموجب ميثاق الأمم المتحدة – عن طريق فرض التزامات لن تتمكن العديد من الدول من تنفيذها بفعالية، حيث أنها مناقضة لقانون المعاهدات. إن مثل هذا العمل سيقوض دون شك الجهود النبيلة جدا التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب الدولي.

بالنسبة للقضايا الموضوعية، أود أن أؤكد على أننا بينما نأخذ في الاعتبار ولايات الأجهزة المختلفة في الأمم المتحدة، نرى أن القضايا الموضوعية تزيد من قيمة مداولات مجلس الأمن. ونحن إذ ابتدرنا المناقشة في مجلس الأمن بشأن قضية المرأة والسلم والأمن، مقتنعون بأن تلك المناقشة وما تلاها من قرارات قد حوّلت تركيز اهتمام مجلس الأمن بالمرأة من اعتبارها مجرد ضحية للصراع إلى النظر إليها بصفتها مساهمة لا غنى عنها في صنع السلام وحفظ السلام. في الواقع، ابتدرت المرأة اليوم بعض عمليات السلام الناجحة في أفريقيا، الأمر الذي يجب تقديره والاعتراف به وتعزيزه. إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يتعلق بالمساواة بين الجنسين بشكل عام؛ إنه يتعلق بدور المرأة في بناء السلام وحفظه.

ظلت الدول الأعضاء تتطرق إلى قضية إصلاح المجلس في المناقشة العامة التي تدور كل سنة في الجمعية العامة منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بالمجلس. إلا أن هناك أهمية خاصة لهذه القضية هذا العام نتيجة التوصيات المتوقع تقديمها من قبل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام.

علاوة على ذلك، ومن وجهة نظر أفريقية، فإن إنشاء مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن قد أعطى بعدا جديدا للعلاقة بين مجلس الأمن وذلك المجلس.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نتوقع أن يكون للاستعراض القادم المتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أثر إيجابي على إصلاح الأمم المتحدة بشكل عام.

إن وفد بلادي يشارك في المناقشة من ذلك المنظور.

لقد قدم لنا رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة موجزا عن مناقشات الفريق العامل. وذلك الموجز أعطانا فكرة واقعية وغنية عن وجهات النظر التي عبرت عنها الدول الأعضاء، والتي تحتاج إلى الدعم من قبل الجمعية العامة قبل صياغتها في شكلها النهائي.

بالنسبة لمعايير عضوية مجلس الأمن، يجب التشديد على أنه لا ينبغي للحجم أن يحل محل القدرة، ويجب ألا تُعرَّف القدرة تعريفا ضيقا ينحصر في الثروة المادية. إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى العصر الجديد الذي نعيش فيه، من المهم أخذ وجهات نظر المجموعات الإقليمية بعين الاعتبار على نحو كامل.

أما فيما يتعلق بزيادة عضوية مجلس الأمن، أود أن أكرر إيراد قرار رؤساء الدول والحكومات الأفريقية كما جاء في إعلان هراري. وهو أن أفريقيا تستحق على الأقل مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في المجلس. وسيجري تداول المقعدين الدائمين بين الدول الأعضاء الأفريقية، على أن تقرر أفريقيا بنفسها طريقة التداول.

ليس هناك من شك في أن إصلاح مجلس الأمن قضية معقدة. إن القرار ٣٠/٥٣ يوضح الظروف التي ينبغي توفرها لاتخاذ قرار بشأن ذلك الموضوع، والذي ظهر لأول مرة كبند في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٩.

من الواضح أن رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية اتخذ مبادرات للحفز على إجراء مناقشة مركزة بشأن الجوانب والقضايا المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ونحن نثني على جهوده. وإننا مقتنعون بأن عمل الفريق العامل في هذا الشأن قد تبلورت بعض نتائجه، وأن الدول الأعضاء قدمت اقتراحات مفيدة. وفي حين أن مهمة الرئيس هي تيسير المداولات، فإن الوصول إلى اتفاق هو مهمة الدول الأعضاء.

كل ما يمكن أن يقال بشأن إصلاح مجلس الأمن قد قيل. إلا أن كل إجراء يتخذ من أجل تحقيق إصلاح مجلس الأمن لم يتخذ بعد. لقد حان الوقت لأن نضع حدا لهذه المناقشات الدائمة. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي وجهة نظر الرئيس الواردة في الوثيقة A/58/57، وهي أنه ينبغي للفريق العامل أن يحدد موعدا نهائيا لاختتام أعماله. ونحن نرى أن الحدث الكبير الخاص المنتظر في العام المقبل سيوفر فرصة مثالية لزعماء العالم لتنفيذ القرار الذي اتخذوه في مؤتمر الألفية بتكثيف جهودهم لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع النواحي. ولتحقيق هذا الغرض، ندعو الدول الأعضاء إلى إظهار الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية الهامة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية أن أتقدم باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة بالشكر والتقدير إلى الرئيس السابق للفريق العامل المفتوح باب العضوية، المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة، ونائبيه لما بذلوه من جهود متميزة في إدارة اجتماعات هذا الفريق خلال فترة دورته الماضية. كما نتمنى لكم كل النجاح والتوفيق في مواصلة هذا الدور الهام، بما يساهم في التوصل إلى حلول توفيقية تعزز من دور وفعالية مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

إن حرص الجمعية العامة على إدراج هذا البند ضمن بنود جدول أعمال دوراتها العادية سنويا، إنما يجسد الأهمية

القصوى التي يوليها المجتمع الدولي لمسألة إصلاح هيكلة مجلس الأمن وتعزيز فعاليته، كجزء أساسي لا يتجزأ من خطة تطوير وتفعيل دور منظومة الأمم المتحدة في مواكبة تطورات القرن الحادي والعشرين.

هذا وبالرغم من المشاورات المتعمقة التي أجراها الفريق العامل منذ إنشائه عام ١٩٩٣، فضلا عن المبادرات والمقترحات الأخرى التي تقدمت بها المجموعات الإقليمية حتى الآن، فإن التباينات في آراء ومواقف الدول ما زالت واضحة، ولا سيما ما يتصل منها بالمجموعة الأولى من هذا البند، والمعنية بزيادة عدد عضوية المجلس، والمسائل الأخرى المتصلة بها، كالتقسيمات الإقليمية فيه، ومعايير العضوية الدائمة وسلطاتها، بالإضافة إلى عملية صنع القرارات والمساءلة، بما فيها الإجراءات الضرورية التي ينبغي اتخاذها لتنظيم استخدام حق النقض.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تؤيد موقف دول حركة عدم الانحياز في إطار الفريق العامل بشأن هذه المسألة، وتعرب عن ارتياحها للتقدم الذي أُحرز حتى الآن في أساليب عمل المجلس خلال السنوات القليلة الماضية، مثل زيادة عدد جلساته العلنية، وإتاحة الفرصة للدول غير الأعضاء للمشاركة في مناقشاته، بالإضافة إلى تعزيز إحاطاته الإعلامية العلنية حول المسائل ذات الاهتمام الدولي المشترك، تعرب عن قلقها إزاء سياسة ازدواجية المعايير التي يتبعها مجلس الأمن عند نظره في تطورات بعض المسائل العربية، ولا سيما المتصلة بالقضية الفلسطينية، الأمر الذي حال دون اضطلاعه بالمسؤوليات المناطة به. وعليه، فإننا نأمل أن يتجاوز المجلس وأعضاؤه هذه السياسة، من خلال الالتزام بمبادئ الميثاق وجملة القرارات الدولية ذات الصلة وأحكام القانون الإنساني الدولي. كما نؤكد على أن انعدام التمثيل المتوازن في تشكيلة المجلس، إلى جانب عدم الاستناد إلى مبدأ التساوي في منح الصلاحيات لأعضائه، ساهم إلى حد كبير في عدم قدرته على تسوية العديد من مشاكل وقضايا الأمن والسلم الدوليين الرئيسية المطروحة في جدول أعماله، مما أطال من أمدها ومن كوارثها الإنسانية. ولذا، فإننا ندعو إلى أن تشمل المشاورات الدولية حول مسألة إصلاح المجلس، كل الجوانب المتصلة بها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك ومتكامل العناصر، يهدف في غاياته إلى تفعيل أدوار المجلس ومسؤولياته، وإضفاء الطابع الديمقراطي على عمله، وبما ينسجم مع المتغيرات السياسية الراهنة في العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، فإننا نجدد دعمنا للمقترحات الداعية إلى:

أولا، زيادة العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس بنسبة متوازنة، ومتوافق عليها من قِبَل ثلثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل، وبما ينسجم مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وفي التوزيع الجغرافي العادل، ويعكس السمة العالمية للمجلس.

ثانيا، إن أي تشكيلة جديدة مقترحة لهيكلة المجلس يجب أن تأخذ في الاعتبار تصحيح نقص تمثيل الدول النامية فيه، لمعالجة الخلل القائم في تمثيله للمناطق الجغرافية، وتعزيز توازنه السياسي.

ثالثا، تخصيص مقعد دائم لمجموعة الدول العربية، تشغله الدول بالتناوب وبالتنسيق فيما بينها، ووفقا للممارسة التي تتبعها جامعة الدول العربية في إطار المجموعتين الأفريقية والآسيوية.

رابعا، في حالة الاتفاق على زيادة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، ينبغي أن يراعى شغل هذه المقاعد من قبل الدول التي أوفت من خلال علاقاتها مع الأمم المتحدة بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه مسألة الحفاظ على الأمن والسلم

الدوليين، وتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خامسا، العمل وكأولوية نحو وضع حدود وضوابط ثابتة لاستخدامات إجراء حق النقض، وبما يكفل حيادية وموضوعية المجلس، ولا سيما عند اتخاذه لقراراته واستخدامه لسلطاته، وبالأخص ما يتعلق منها بالمسائل العاجلة والداعية إلى حقن الدماء وحماية الأبرياء والممتلكات، عملا بمبادئ الميثاق، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب.

سادسا، العمل على إجراء تقييم دوري جاد وشامل وموضوعي لأعمال المجلس، لإضفاء الطابع المؤسسي على نهج إجراءات عمله، وبما يكفل الوقوف على طبيعة التحديات التي يواجهها. كما نشير في هذا الإطار إلى ضرورة تعزيز أوجه التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة، والمنظمات الإقليمية، لما يمثله ذلك من أهمية تسهم في حشد كل الطاقات والوسائل والقدرات الممكنة لاحتواء النزاعات والصراعات القائمة، واحتواء أبعادها الخطيرة على البشرية.

وختاما، فإننا نأمل أن تتوصل مداولاتنا بشأن هذا الموضوع إلى تصور دولي مشترك وقابل للتطبيق، يحقق في أهدافه الإصلاح الجوهري والإيجابي لمجلس الأمن، وبما يحقق الإصلاح المنشود في هيكلته، والزيادة المنصفة في عضويته، والتحسين الفاعل لإجراءات عمله، لتمكينه من مواجهة التحديات المتعاظمة للقرن الحادي والعشرين.

السيد غوردون (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يرى وفدي أن ثمة ميزة في المناقشة المشتركة اليوم بشأن بندين مترابطين من جدول الأعمال، أي تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. والفلبين تعتبر هذه المناقشة المشتركة فرصة لعموم أعضاء الأمم المتحدة للنظر بشكل أوثق في الكيفية التي يستجيب بها مجلس الأمن استجابة مجدية للتحديات الناشئة للسلم والأمن الدوليين والتي يمثلها عالم دائم التغير. وهذا يوفر فرصة أيضاً لأعضاء المجلس للاستماع إلى آراء عموم الأعضاء فيما يتعلق بالتصريف الموضوعي والإجرائي لأعماله. وسوف تستفيد الفلبين وأعضاء مجلس الأمن الآخرين من آراء الدول الأعضاء بشأن الموضوعين المعروضين علينا.

إن تقرير مجلس الأمن (A/59/2) يتسم بالواقعية. والتقديم يعرض بشكل تسلسلي الإجراءات المتخذة بشأن كل قضية محددة عالجها المجلس. وتسرد المرفقات كل الإجراءات التي اتخذها المجلس في الفترة قيد النظر في إطار أداء دوره الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين.

ووفدي يرى أن مهمة تحليل فعالية المجلس في أداء دوره يمكن أن تؤديها الجمعية العامة على نحو أفضل، باعتبارها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية صانعة القرار.

وفي هذا الصدد، يدعو وفدي مرة أخرى إلى أن تمعن الجمعية النظر موضوعياً، ليس في كامل تقرير المجلس بالضرورة، ولكن على الأقل بعض المسائل الرئيسية التي عالجها التقرير، وفقاً للمادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن لرئيس الجمعية العامة بالتشاور مع الدول الأعضاء أن يحدد القضايا التي ينبغي مناقشتها بمزيد من التركيز. وقد تختص تلك القضايا بأقاليم أو أقطار بعينها، أو قد تكون من المواضيع العامة التي ينظر فيها المجلس. ويوصي وفدي بأن هذه المناقشات يمكن أن تجري في إطار غير رسمي مفتوح باب العضوية، إما في شكل مشاورات غير رسمية أو في هيئة ممارسات الموائد المستديرة. والهدف من الاجتماع غير الرسمي هو التوصل إلى تحليل أكثر استفاضة لعمل المجلس، أو التقييم الذي تدعو إليه وفود عديدة. ولا بد من الإصغاء إلى هذا المطلب، بالنظر إلى مركز مجلس الأمن باعتباره أقوى هيئة تناط بها مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين.

وقد أعلنت فخامة السيدة غلوريا مكاباغال – أرويو، رئيسة الفلبين، في خطابها أمام الجمعية في العام الماضي (انظر A/58/PV.13) أن العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن في سعيه للوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يسترشد بالمبادئ التالية: أولاً، ينبغي مراعاة مبدأ الأمن الجماعي، الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة؛ ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن أن يحافظ على النهج المتعدد الأطراف صوب أداء دوره الرئيسي؛ ثالثاً، أن احترام سيادة القانون تكتسي أهمية كبرى في صون السلم والأمن الدوليين.

ورئيستي لم تعرض تلك النقاط على أنها معالم مطلقة. ولكنها يمكن أن تكون إرشادات في تحليل موضوعي لعمل المجلس. وهي تمثل مجالات هامة للنظر فيها خلال المناقشات المكثفة التي تجريها الجمعية حول عمل المجلس، والتي تنطوي بالضرورة، وإن كان بشكل مفيد، على تكريس مزيد من الوقت للنظر في تقرير المجلس.

يمكن للاستنتاجات النابعة من هذه المناقشات والتحليلات غير الرسمية أن تمثل إسهاما قيِّما ليس في دراسة المجلس فحسب، وإنما كذلك فيما يتعلق بالبند التالي الذي ننظر فيه اليوم – إصلاح مجلس الأمن.

ولا شك أن إصلاح مجلس الأمن هام وملح في نفس الوقت. فهو هام من أجل ضمان التمثيل المتوازن في مجلس الأمن، وهو ملح بسبب ظهور تهديدات جديدة وغير تقليدية للسلام والأمن الدوليين تتطلب إجابات قوية وفعالة من جانبنا. وتقتضي هذه الإجابات أن نكون سريعين، وهو ما يعني رد الفعل الفوري على بعض القضايا التي تواجه العالم؛ وأن نكون ودودين وواضحين ومفهومين للعالم ليكون أكثر تأييدا لجهود الأمم المتحدة؛ وأن نكون مرنين لكي نتمكن من التكيف بشكل فوري مع التيارات والدوامات المتغيرة للشؤون الدولية؛ وأهم من ذلك هو أن علينا أن نكون مستشرفين للمستقبل في كل الأوقات لاستباق الأحداث وحماية الناس ووقايتهم من أي استغلال أو مضايقة لهم أو ارتكاب عنف ضدهم، وكذلك ضمان حقوقهم.

لقد تم الإقرار بالحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن منذ عقد مضى عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٨٤/٦٢ الذي أنشأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية ليعالج الأوجه العديدة لإصلاح مجلس الأمن بتفصيل. بل إن بروز تهديدات وتحديات جديدة للسلام والأمن الدوليين وتغير الواقع الجيوسياسي أحدث ضغطا أكبر في هذا الصدد مما جعل الحاجة إلى الإصلاح أكثر إلحاحا وإلزاما. لقد تكلم أكثر من ١٢٠ بلدا خلال المناقشة العامة للجمعية العامة الشهر الماضي داعين إلى إصلاح مجلس الأمن.

وقد نجح الفريق العامل خلال ١٠ سنوات من عمله في بلوغ اتفاق عام على قضيتين – هما تحسين عملية صنع القرار داخل مجلس الأمن بما يؤدي إلى إدارة عمله بطريقة أكثر انفتاحا وشفافية؛ وزيادة عضويته. لكن ليس هناك اتفاق بعد على تفاصيل هذه الزيادة من حيث الحجم والفئة – أي ما إذا كانت ستجري زيادة عدد المقاعد غير الدائمة أو الدائمة أو كلتا الفئتين.

يعتقد وفد بلدي أن المعيار الأساسي في حل قضيتي الحجم والفئة الشائكتين هو معيار التمثيل المتوازن، من بين معايير أخرى أساسية. إنها قضية دقيقة وحساسة استعصت على أي اتفاق بالرغم من تنوع الصيغ التي قدمت.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يلفت الانتباه مرة أخرى إلى ثلاث نقاط هامة أثارها وزير خارجية جمهورية الفلبين عندما خاطب الجمعية العامة خلال المناقشة العامة الشهر الماضي.

أولا، دعت الفلبين إلى إجراء إصلاح كلي ليس لمجلس الأمن فحسب، وإنما كذلك لكل هياكل الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة التي تتطلب إعادة تحديد لعلاقاتها ومسؤولياتها في المجال الأمني. وتنطوي هذه الدعوة كذلك على إصلاح جذري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز سلطات الأمين العام.

إن الفقر والأمراض الوبائية مثل نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو حتى الأنفلونزا، على سبيل المثال، ليست مجرد قضايا اقتصاد وصحة عامة. إنها تشكل تهديدات للأمن كما أنها أرض خصبة للصراعات التي تقع ضمن نطاق ولاية مجلس الأمن. يفترض أن يكون الأمين العام هو الذراع التنفيذي للأمم المتحدة، يعهد إليه بتنفيذ التوجيهات من هيئاتها البرلمانية. ومن المؤسف أنه تعوزه السلطة الضرورية – خاصة على الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، التي تديرها مجالس إدارتها الخاصة – لممارسة تلك السلطة التنفيذية.

تؤكد هذه الأمثلة الحاجة إلى نهج شامل للإصلاح استجابة للتحديات الأمنية التي تواجه الأمم المتحدة، كما تدعو إلى ذلك الفلبين.

ثانيا، يجب أن يدعم إصلاح الأمم المتحدة توافق في الآراء بشأن تعزيز الملكية الجماعية، كما يجب أن يأخذ إصلاح مجلس الأمن بعين الاعتبار وجهات نظر الدول الدائمة العضوية.

وبالتالي، لا يجب أن تستقطبنا مصالح وطنية أو فئوية ضيقة وإنما يجب أن يوحدنا دعم المصلحة المشتركة أو العامة، إذا كان لنا أن نصل إلى توافق. علينا الدخول مع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن في مشاورات بنَّاءة بشأن إصلاح المجلس من أجل جعل العملية تؤتي أكلها.

ثالثا، يتمثل أحد معايير انتقاء الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس في مساهمات المرشحين في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يستحق بلد مثل اليابان أن ينظر في منحه العضوية الدائمة.

ويرى وفد بلدي أنه إذا ما أُخذت هذه النقاط بعين الاعتبار، فإنها ستسهل كثيرا إصلاح مجلس الأمن كعنصر لا يتجزأ من عملية الإصلاح الأوسع للأمم المتحدة التي ترمي إلى تأهيلها للاستجابة بشكل أكثر فعالية للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

ومهما تكن مقترحات الإصلاح أهلا للتقدير، بما فيها تلك التي يمكن أن يوصي بها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، فقد لا يحصل الاتفاق على أي منها أبدا إذا لم تكن هناك إرادة سياسية للتوصل إلى تسوية مقبولة مفيدة للصالح العام، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الحساسة المتصلة بإصلاح مجلس الأمن.

إن المهمة التي أمامنا صعبة، لكن مع توفر الإرادة السياسية الضرورية، لن يكون من المستحيل تجاوزها.

السيد ميل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يخبرنا تقرير مجلس الأمن أن إيقاع الأنشطة، خلال الشهور الإثني عشر الماضية، كان مكثفا لأن المجلس كان يواجه عددا من القضايا. ولم يعطنا التقرير تحليلا مفصلا للقضايا التي تمت تغطيتها، لكنه أعطانا سردا وصفيا مناسبا للعديد من القضايا التي تم التعامل معها والأعمال التي تم القيام بها. ويستحق المجلس الإشادة على قيامه بهذا الحجم الهام من العمل، من خلال المشاورات والاجتماعات والإحاطات الإعلامية، خلال دورة نشاط متواصلة. لكن السجل الإجمالي للإنجازات مختلط؛ إذ كانت هناك نتائج إيجابية، ولكن، في مجالات أخرى، لم يُحرز سوى تقدم يسير، بل حدثت انتكاسات ملحوظة في مجالات أخرى.

ففي أفريقيا، أُذن بإنشاء ثلاث بعثات سلام جديدة وتم إحراز تقدم ملموس في جهود بناء السلام وفي تقليص مناطق الصراعات بشكل هام. وبالرغم من أنه يجب دائما التفكير في وضع استراتيجية للخروج، فإن من المهم أن يبقى مجلس الأمن ملتزما بتثبيت المكتسبات وأن يواصل عملية المصالحة الوطنية وبناء الأسس الاقتصادية والاجتماعية للاستقرار الدائم.

وفي السودان، حيث ما زال الوضع متقلبا، ما يهم هو أن يبقى مجلس الأمن مشاركا بشكل بنَّاء، بالعمل مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي على تعزيز السلام والاستقرار والنظام ومن أجل تسهيل وصول الإغاثة الإنسانية.

وفيما يتعلق بتدهور الوضع في هايتي في أوائل هذه السنة، يخبرنا التقرير أن مجلس الأمن رد بسرعة وفعالية. ويختلف وفد جامايكا مع ذلك التقييم.

والحقيقة أن المجلس لم يعمل بسرعة. بل إنه فشل أوليا في الاستجابة لطلب حكومة هايتي التي كانت تدعمها الجماعة الكاريبية. و لم يعمل سوى عقب الأحداث السياسية المثيرة للجدل التي ما زالت بعض آثارها المزعجة قائمة. وبالرغم من ذلك، فإن جامايكا ما زالت تؤيد تماما عمليات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وزيادة على المهام الآنية الهادفة لاستعادة النظام والمصالحة الوطنية، فإننا نعيد التأكيد على الأهمية الحاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد، ومكافحة الفقر في هايتي لاستمرار السلام والاستقرار.

أما في الشرق الأوسط، فإننا نرى ما يجري في السنوات الأخيرة. لم يتمكن المجلس من العمل للحد من تصاعد العنف. كما أن الحقائق السياسية تعيق خياراته وقدرته على العمل الموحد بسلطة وحزم. وأخذ يتضح أكثر فأكثر أن المجموعة الرباعية وخارطة الطريق التي أعلنتها لن تؤديا إلى حل. ومن الضروري سلوك نهج أكثر جسارة، يجعل الأطراف تحترم إرادة المجتمع الدولي من أجل تسوية شاملة. وفي العراق، تبين أنه من الصعب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور فعال في ظل التطور السياسي للأحداث، وإزاء حالة أمنية متقلبة. وإننا على ثقة من أن الأمين العام ما زال مستعدا لعمل ما يلزم من أجل المساعدة في إعادة بناء بيئة مستقرة واستعادة سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

وفيما يخص مكافحة الإرهاب، نلاحظ الجهود الرامية إلى تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر عن المجلس. كما نؤمن بأنه من المهم أن تقوم اللجنة أيضا بتحاشي البيروقراطية البالغة وانعدام المرونة في عملياتها، وأن تعمل مع الدول لمساعدتها على توفير المساعدة العملية عندما تبرز صعوبات في التنفيذ.

وباتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، خطا المجلس خطوة سببت قلقا عميقا للعديد من الوفود. إننا نقدر أنه جرت بعض المشاورات مع الأعضاء إجمالا وأنه لم تكن هناك صعوبة في الوصول إلى هدف منع حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل وكذلك الكيانات من غير الدول. غير أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) شكل استخداما غير عادي لسلطات المجلس بموجب الفصل السابع، ونجم عنه بعض الآثار المقلقة. وسنكتفي الآن بالقول إن الطريقة العادية لفرض هذه الالتزامات الملزمة ينبغي أن تكون بموجب معاهدات.

ونستمر في استشعار الحاجة إلى حث المجلس على تطبيق معايير متساوية على سلوك الدول كافة. وينبغي ألا يُكال بمكيالين وألا تكون هناك انتقائية حينما يتعلق الأمر بانتهاك الميثاق والقانون الدولي. وينبغي أن يعمل المجلس بحكمة في دعم الشرعية وبموضوعية بغية تسوية النزاعات

على أساس العدالة والإنصاف. وينبغي ألا تكون الدول النامية هي وحدها التي عليها مواجهة احتمال الجزاءات وأعمال الإنفاذ. ولو استمر هذا النمط على ما هو عليه بالنسبة لعمل المجلس، لاستمر التردي في مصداقيته ومشروعيته.

إننا ما زلنا نعرب عن معارضتنا لعقد مناقشات مواضيعية في مجلس الأمن. ومن رأينا أن هذه الأنشطة تتجاوز ولاية المجلس الذي يناط به النظر في الأمن والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. كما أنها تتعدى على سلطة الجمعية العامة وهي الجهاز المكلف بمناقشة وتحديد المعايير والسياسات في مجالات شاملة من التعاون الدولي. وللأسف، نلاحظ أن المجلس زاد من أنشطته في عقد المناقشات الموضوعية خلال العام الماضي، ونشعر أن هذا يعرض للخطر التوازن المناسب في ممارسة مسؤوليات مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة.

كما أنه ما زالت لدينا انشغالات بخصوص إجراءات المجلس فيما يتصل بالشفافية والمساءلة. وقلما عقد المجلس مناقشات حول حالات فعلية تؤثر على السلم والأمن الدوليين. إن عقد هذه المناقشات يسمح للمجلس بالاستماع إلى آراء الدول الأعضاء وتوصياتها وكذلك إلى مواقف الأطراف. وللأسف، حتى حينما تعقد هذه المناقشات، يعرض أعضاء المجلس آرءاهم قبل أن يستمعوا إلى آراء المجموعة على نطاق أوسع. وهذه ممارسة ينبغي تغييرها. ومن المهم أن نؤكد على أنه طبقا للمادة الرابعة والعشرين من الميثاق، يعتبر مجلس الأمن مسؤولا تجاه المجتمع الدولي الذي يمارس بالنيابة عنه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعليه، فإننا نطلب أن تسترعي الآراء المعرب عنها في هذه المناقشة انتباه مجلس الأمن، طبقا للقرارات التي اتُخذت مؤخرا بشأن تنشيط الجمعية العامة.

أعود الآن إلى موضوع إصلاح مجلس الأمن. لقد أحطنا علما بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/58/49). وليس من المستغرب مرة أخرى أنه لم يمكن التوصل إلى أي توافق في الآراء وأنه تمت فقط مناقشة مختلف القضايا مجددا بحماس. والواضح الآن أنه لا بد من اتخاذ قرار ما، فلا يمكن أن تستمر المناقشات والمداولات إلى الأبد. وعلى ضوء توقع صدور اقتراحات عن الأمين العام على أساس توصيات الفريق الرفيع المستوى في كانون الأول/ديسمبر، من الضروري عدم اتخاذ قرار نهائي خلال هذه الدورة. ولكن لا يمكن إرجاء ذلك لما بعد الدورة الستين. لقد حان وقت العمل. ويتعين اتخاذ قرارات تكون حاسمة فيما يتصل بشرعية وسلطة المجلس. أما عن المسائل الخاصة بالتمثيل وإلغاء حق النقض، فإنها أساسية وينبغي أن تبت فيها الجمعية العامة بناء على قواعد اتخاذ القرارات المنصوص عليها في الميثاق.

وفي هذه المرحلة، لن نعقب بالتفصيل على هذه المسائل وسوف ننتظر اقتراحات الأمين العام، التي ستشكل، مع نتائج مداولات الفريق العامل، أساسا نبني عليه رأينا. وفي نفس الوقت، نؤيد التوصية الواردة في الفقرة الثلاثين من تقرير الفريق العامل بأن يواصل الفريق العامل عمله أثناء الدورة التاسعة والخمسين.

السيد أبو العطا (مصر): يود وفد بلادي أن يتناول في البداية تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال المجلس خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الدائم للمملكة المتحدة على عرضه لهذا التقرير.

لا يزال تقرير المجلس يشير إلى أن غالبية القضايا التي يتناولها في إطار المهام الموكلة إليه هي تلك المتعلقة بالقارة

الأفريقية. ونحن هنا نرحب بالاتجاه الذي تبنَّاه المجلس خلال الفترة قيد البحث نحو عقد اجتماعات مفتوحة تتعلق بقضايا القارة الأفريقية. ونأمل أن تشكل الرؤى المطروحة من جانب العضوية العامة للمنظمة خلال تلك الاجتماعات أساسا أوضح، وتتيح فهما أكبر للتحديات التي تفرضها قضايا القارة.

كما نلاحظ في هذا السياق التطوير المستمر فيما يتعلق بالتعاون بين المجلس من جانب، والاتحاد الأفريقي والمنظمات الجهوية الأفريقية من جانب آخر، في مجال حفظ السلام وتسوية النزاعات في القارة، وهو ما نطالب بزيادته وتعميقه وتطوير آلياته.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من فشل المجلس مرارا في الاضطلاع بمسؤولياته تجاه الوضع المتدهور هناك، وإخفاقه في إصدار ثلاثة قرارات خلال الفترة التي يتعرض لها التقرير، فإن أحد التطورات الإيجابية القليلة خلال تلك الفترة بالنسبة للوضع في المنطقة، كان صدور قرار المجلس ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي يدعم خريطة الطريق.

نكرر هنا تأكيدنا على أن مفهوم الأمن والسلام أصبح شاملا لأبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية وجغرافية لا يمكن تجزئتها أو التعامل مع أي منها بمعزل عن الآخر. وانطلاقا من ذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته الرئيسية في صنع وحفظ السلام في الدول الخارجة من النزاعات، بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية، ومع مختلف أجهزة وبرامج الأمم المتحدة، وفي مقدمتها الجمعية العامة بلجانها المختلفة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أن الجهازين المشار إليهما يمثلان الآلية التشريعية المناسبة لصياغة المفاهيم التي يتعين أن تحكم عملية بناء السلام بمفهومه الشامل.

أنتقل الآن إلى طرح عناصر التفكير المصري بالنسبة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وأود بداية أن أتوجه إلى سلفكم بالشكر والتقدير على الجهد الذي بذله في نقل النقاش حول تلك المسألة إلى مرحلة موضوعية من المداولات من خلال الأوراق والإحصائيات التي أعدها، والتي ساهمت في خلق فرصة لإثراء المشاورات التي جرت في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المعني بهذا الأمر خلال الدورة المنصرمة، وبما أدى إلى اعتماد الجمعية العامة لتقرير الفريق، الذي يمثل في رأينا نقطة انطلاق جيدة لاستكمال مناقشاتنا حول هذه المسألة المهمة. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى منسقي هذا الموضوع في الدورة الثامنة والخمسين، المندوبين الدائمين، لإكوادور وليختنشتاين على جهدهما.

لا يود وفد بلادي أن يعيد التذكير بثوابت الموقف المصري التي كررناها على مدى أحد عشر عاما خلال مناقشة هذا الموضوع. كما لا نود أن نخوض في محددات موقفنا إزاء مسألة توسيع مجلس الأمن، والتي أكدتها مصر في بيانها الذي أدلت به في المناقشة العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي وأهليتها لتولي مسؤوليات دائمة في إطار التزامها التام بالموقف الأفريقي الذي أقره القادة الأفارقة في هراري، والخاص بعدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة المطلوب تخصيصها لأفريقيا وأسلوب شغلها، وكذلك تؤكد التزامها بموقف حركة عدم الانحياز بشأن العدد المقترح لأعضاء المجلس، ومبدأ التداول بالنسبة لفئات التوسيع. تلك كلها ثوابت تحكم أسلوب تعاملنا مع هذا الموضوع، الذي يجب أن تحظى بأكبر قدر من التوافق، وألا تؤدي إلى استبعاد حضارات أو ثقافات بعينها من عملية صنع القرار السياسي الدولي، وأن تعكس الحقائق السياسية الحالية دون أن تؤدي إلى تهميش أطراف نقتنع جميعا بأنها ذات أهمية كبيرة في

العمل الجماعي الدولي على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية على حد سواء.

نحن أيضا مقتنعون بأن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن يتم بمعزل عن نظرة موضوعية من جانب العضوية العامة لأسلوب عمله ومفاهيم المحاسبة والشفافية التي يجب أن تشكل المبادئ الراسخة لآليات العمل الدولي الجماعي في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن تناولنا هذا العام للبند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة يأتي في ظل ديناميكية مختلفة، شعرنا بها جميعا خلال الدورة الماضية، ويزداد شعورنا بها خلال الدورة الحالية. لقد انعكست تلك الديناميكية خلال النقاش العام لدورتنا الحالية، حيث أكدت العديد من الدول أهمية الولوج بجدية في بحث هذا الأمر وجميع العناصر المرتبطة به. ولعل أحد أسباب هذا الاهتمام الدولي الكبير هو ترقبنا جميعا لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

من هذا المنطلق يكتسب عملنا في هذه الدورة أهمية متزايدة، باعتبار أن هذا العمل يأتي تمهيدا للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في الدورة الستين للجمعية والمعني باستعراض تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الألفية، ومن بينها إصلاح الأمم المتحدة. وعلينا أن ندخل في نقاش جدي وعميق حول النقاط الست التي طرحها رئيس الجمعية العامة في دورتها المنصرمة، وكانت أساس المداولات في الفريق العامل. علينا ألا نفقد رؤيتنا بالنسبة لما ينبغي لنا تحقيقه أو يختلط ذلك بنظرة ضيقة لما نريد تحقيقه. ينبغي تحقيق تمثيل عادل ومتوازن يراعي حقوق الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لا أن يؤدي إلى خلق مجلس أكثر عجزا أو أقل قدرة من المجلس في صورته الحالية. ينبغي تحقيق إصلاح وتوسيع متلازمين لا إصلاح فقط أو توسيع فقط أو العكس.

نريد رغبة صادقة وإرادة سياسية جادة لتحقيق صفقة شاملة للإصلاح والتوسيع، صفقة تجمع من ناحية، بين عدالة توزيع المقاعد الجديدة، ومراعاة تمثيل جميع المناطق الجغرافية، أخذا في الاعتبار التطورات في بعض المناطق، نتيجة انتهاء الحرب الباردة، وكذلك تمثيل جميع الثقافات والحضارات المختلفة، ومن ناحية أخرى، تؤدي إلى تفعيل عمل المجلس وحياده وموضوعيته وإعمال مبادئ الشفافية والمحاسبة فيه.

ختاما، نؤكد لكم على دعم وفد مصر لجهودكم واستعدادنا التام للتعاون معكم ومع سائر الدول الأعضاء لإنجاح مشاورات الفريق العامل المعني بهذا الموضوع المهم.

السيد موريير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، يضطلع مجلس الأمن بمسؤولية رئيسية هي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ويضطلع المجلس بهذه المسؤولية بالنيابة عن المجتمع الدولي. وعندما يفشل أو يعجز عن القيام بمهمته، فإن مصداقية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تتأثر سلبا. ولذلك فإن من مصلحة الجميع أن يكون مجلس الأمن فاعلا ومحترما، يتصرف بحكمة وعدالة ودون تسرع أو محاباة. كما أنه من مصلحة الجميع أن يكون المجلس ممثلا لجميع الدول التي يعمل بالنيابة عنها، والتي تعطيه الشرعية الضرورية لأي عمل يقوم به.

لذا فقد آن الأوان لنسير قدما في إصلاح مجلس الأمن. وتؤيد سويسرا زيادة أعضاء مجلس الأمن وذلك لتعزيز مصداقية القرارات المتخذة. كما يجب أن تعكس تشكيلة مجلس الأمن على نحو أفضل التغيرات التي حدثت منذ تأسيس هذه المنظمة. وينبغي إعطاء دور أكبر للدول النامية التي يعيش فيها العدد الأكبر من سكان العالم. ويجب كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار الدعم المادي والمالي الخاص الذي توفره بعض الدول لمنظومة الأمم المتحدة.

إن بلدي يؤيد توسيع مجلس الأمن، لكنه يعارض زيادة مقاعد جديدة يمكن من خلالها استخدام حق النقض. ونحن ضد ذلك لأن الاستخدام الحالي لحق النقض غير ديمقراطي، ويؤثر على قدرة المجلس على التحرك.

ولتحقيق هذا التوسع، نحن بحاجة إلى صيغة متوازنة يقبلها أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. ونحن نلاحظ أن الفريق العامل المعني بتوسيع مجلس الأمن، لم يتمكن بعد عشر سنوات من الجهد المشكور من التوصل إلى صيغة يستطيع تقديمها إلى الجمعية العامة. وتعتقد سويسرا أن المشاورات يجب أن ترتقي إلى مستوى أعلى. ونحن نتطلع إلى سماع اقتراحات.

إن زيادة عضوية مجلس الأمن أبرز جوانب إصلاح المجلس وأكثرها ورودا في المناقشات، ولكنها ليست الجانب الوحيد الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. وإن سويسرا تولي أهمية بالغة للإصلاحات – قد تكون أقل طابعا جذريا، لكنها على نفس القدر من الأهمية – فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن.

ويمكن القيام بإصلاحات مهمة دون أية مراجعة رسمية للميثاق. أولا، فيما يتعلق بممارسة حق النقض، يطالب بلدي بالمزيد من التقييد في هذا الصدد. وأي إساءة لممارسة حق النقض، تؤثر على مصداقية الأمم المتحدة وتزيد من الشعور السائد في بعض المناطق من العالم باستخدام معايير مزدوجة في بعض الأحيان. وبما أن حق النقض نوع من الامتياز، هلاّ يمكن أن نتوقع ممن يستعملون حق النقض تعليل هذا الاستعمال في الجمعية العامة بعد ممارسته؟ ألا يكون ذلك وسيلة للدولة المعنية لكي يتفهم المجتمع الدولي موقفها بشكل أفضل؟

ثانيا، تأمل سويسرا أيضا أن يستمر عمل مجلس الأمن في التطور نحو المزيد من الشفافية وأن تكون هناك مشاركة أوسع من قبل الأعضاء من خارج مجلس الأمن. ومن الضروري تعزيز آليات التشاور مع الدول المعنية مباشرة بالتوتر، وكذلك الدول التي تشارك في عمليات السلام.

وتعتقد سويسرا كذلك أنه ينبغي إحراز المزيد من التقدم تجاه توفير وثائق العمل. وإن مجلس الأمن يتعامل مع قضايا تؤثر على الدول الأعضاء كافة ويتطلب ذلك عملا حاسما من جميع الدول. لذلك فإنه من المهم أن تُوَفَّر الوثائق ومشاريع القرارات لكل الدول حالما تعرض على المجلس. ويجب أن يتم ذلك دون أي تأخير وبروح عالية من الشفافية. إن الممارسات الجارية في هذا الصدد غير كافية.

ثالثا، تعتقد سويسرا أنه ينبغي للجمعية العامة أن تضطلع مرة أخرى بدور مركزي في عمل المنظمة. وآمل أن تساعد الإصلاحات الجارية لأساليب عمل هذه الهيئة على تنشيطها.

ويجب أن يحتفظ مجلس الأمن، من جهته، بمجال اختصاصه حسب ما يقتضيه الميثاق. غير أن مجلس الأمن قام بدور المشرع في ثلاث قرارات اتخذها مؤخرا، وفرض التزامات جديدة على الدول الأعضاء بشكل تقديري. وقد تم ذلك خارج السياق العادي للجزاءات، استجابة للحاجة الملحة إلى مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. غير أنه يجب أن يظل هذا الإجراء أمرا استثنائيا. ووضع أحكام جديدة من أحكام القانون الدولي، ذات نطاق عالمي، يجب ألا يحدث في دائرة محدودة، بل بمشاركة الجميع في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من خلال الآليات الدبلوماسية العادية.

إن مسألة تعزيز العمل الجماعي أمر أساسي بالنسبة للدورة الحالية للجمعية العامة. وهذا هو الوقت المناسب لإحراز تقدم فيما يتعلق بالإصلاحات التي طالما ناقشناها. كما تدعو سويسرا كل الأطراف المعنية إلى أن تكون

متفتحة الذهن ومستعدة للتوصل إلى صيغة تكون مقبولة بالنسبة لأكبر عدد ممكن من الدول.

السيد زكي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد ظل هذا البند قيد التدارس في الجمعية العامة لأكثر من عقد من الزمن. ويعكس هذا التأخير أهمية وتعقيد القضايا المطروحة.

هناك توافق عام للآراء على أن تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله ليست ديمقراطية. فالقرارات تتخذ من قبل عدد قليل من الأعضاء. كما أن الأعضاء الدائمين الخمسة يقومون، بل يقوم بعضهم أكثر من الآخرين، بممارسة تأثير مفرط على قرارات المجلس. وفي الوقت نفسه، هناك قلق واضح من التركيز المتزايد لسلطة اتخاذ القرارات في مجلس الأمن مقارنة بهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

يجب السعي إلى تحسين مجلس الأمن برؤية تهدف إلى إقامة تعددية للأطراف جديدة، تتسم بالديمقراطية والتعاون، بدلا من أن تكون حكما للقلة ويقوم على القسر. ويجب أن تستجيب للمشاغل الرئيسية لأعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق باختصاص ونطاق مسؤولية مجلس الأمن؛ وتشكيله وطابعه التمثيلي؛ وصنع القرار فيه وأساليب عمله؛ وفعاليته وخضوعه للمساءلة.

أولا، سأتطرق إلى مسألة اختصاص مجلس الأمن. لقد أنيطت بمجلس الأمن أساسا مسؤولية صون السلم والأمن بموجب الميثاق، خصوصا بموجب الفصلين السادس والسابع. ولكن الميثاق ينص بوضوح على أن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن الجمعية العامة. وبالتالي فإن المجلس خاضع للمساءلة على قراراته وتصرفاته أمام العضوية العامة الممثلة في الجمعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن يمنع الجمعية العامة من استعراض أعماله وقراراته؛ ولا يمكنه أيضا أن يكتسب تعسفيا الصلاحية الخالصة بخصوص مسائل لا تتعلق مباشرة بصون السلم والأمن، كالإرهاب ونزع السلاح وعدم الانتشار. يجب أن يكون الهدف الأساسي لأي إصلاح للأمم المتحدة ضمان التوازن في المسؤوليات المنصوص عليها في الميثاق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ثانيا، فيما يخص عملية صنع القرار في المجلس، ينص الميثاق والنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن على إجراء المناقشات واتخاذ القرارات بشفافية خلال جلسات مفتوحة. وهكذا فقط يمكن أن تخضع الدول للمساءلة على مواقفها وسياساتها بخصوص المسائل التي يجري النظر فيها. وخلال العقود الثلاثة الماضية، للأسف، ظلت تجري معظم مداولات مجلس الأمن وتتخذ معظم قراراته في إطار ''مشاورات غير رسمية'' مغلقة. بل إنه كانت تستثنى الأطراف المعنية بشكل مباشر بمختلف الصراعات والنزاعات بشكل تام تقريبا من المشاركة في عمليات التداول واتخاذ القرارات. إن المجلس يتخذ معظم قراراته دون مشاركة الأطراف المعنية، خرقا لمبدأ استيفاء الإجراءات القانونية الأساسي. وتصدر معظم المبادرات في المجلس غالبا عن عضو واحد أو أكثر من الأعضاء الخمسة الدائمين، أو تكتلات أخرى صغيرة من الدول الكبرى، التي عادة ما تسمى ''أصدقاء'' المسألة. وعادة ما يمارس حق النقض بشكل غير رسمي وفي الخفاء وأحيانا قليلة يمارس بشكل مفتوح، لضمان عدم تعدي قرارات مجلس الأمن على مصالح الأعضاء الدائمين. وبالنظر إلى الطابع الملزم لقرارات مجلس الأمن، فإن حق النقض، صريحاً أو ضمنياً، يستخدم على نطاق واسع لتشكيل السياسات الدولية وسلوك الدول الأخرى في عدد متزايد من المسائل.

ويجب أن يحدد إصلاح مجلس الأمن الطرق والوسائل لإدخال قدر أكبر من الديمقراطية والأصول الإجرائية السليمة على مداولاته وصنع القرار فيه. والجلسات

المفتوحة ينبغي أن تكون القاعدة لا الاستثناء. ويجب أن يتوافر تبرير كامل لممارسة حق النقض، بما في ذلك السماح بإمكان استعراضها من جانب الجمعية العامة بل ومن قِبل محكمة العدل الدولية. وبالمثل، ينبغي إخضاع قرارات المجلس باتخاذ إجراءات للإنفاذ في إطار الفصل السابع لاستعراض دوري تجريه الجمعية العامة للأمم المتحدة ضماناً لعدم الظلم والإضرار بالدول الأدنى قوة.

وفيما يتعلق بتكوين المجلس، من الواضح تماماً أن مجلس الأمن بتكوينه الحالي لا يمثل عموم الأعضاء. ومع أنه يمكن اعتبار الأعضاء الخمسة الدائمين فئة منفصلة استثنائية، فإن التمثيل النسبي لبقية أعضاء الأمم المتحدة أخذ يسوء بشكل مطرد على مدى العقود القليلة الماضية. ففي عام ١٩٤٥، إذا تركنا جانباً الأعضاء الخمسة الدائمين، كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ٤٦ دولة يمثلها ٦ دول منتخبة في المجلس، أي بنسبة ٧,٥ إلى ١. وبحلول عام ١٩٥١، حين اقترحت زيادة عدد أعضاء المجلس، كانت ٧١ من الدول الأعضاء ممثلة في ٦ دول منتخبة، أي بنسبة ١١,٥ إلى ١. وبحلول عام ١٩٦٦، حين زيد عدد أعضاء المجلس إلى ١٥ عضواً، كانت الدول الأعضاء الـ ١٢٢ ممثلة بواسطة١٠ دول منتخبة، أي بنسبة ١٢ إلى ١. واليوم هناك ١٨٦ دولة تمثلها ١٠ دول، أي بنسبة ١٨ إلى ١. ومن الواضح لذلك أنه لا بد من زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن. وينبغي على الأقل أن تعيد هذه الزيادة النسبة إلى ١٠ إلى ١. وهذا يدل على ضرورة إضافة ١٠ أعضاء منتخبين جدد على الأقل، فيتألف مجلس الأمن بذلك من ٢٥ من الدول الأعضاء.

ثانياً، ينبغي أن يتجلى في هذه الزيادة التكوين الإقليمي للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن ثم ينبغي أن تمنح الزيادة تمثيلاً أكبر لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي تعاني حالياً من نقص التمثيل مقارنةً بالمجموعتين الإقليميتين الأخريين.

ثالثاً، ينبغي أن يمنح التوسع تمثيلاً للدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة بعد الزيادة الأخيرة في عدد المجلس في عام ١٩٦٦. وهذه الدول في معظمها من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذه الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، وليست الدول الأكبر حجماً الساعية للحصول على عضوية دائمة لنفسها في مجلس الأمن، هي التي تضم الغالبية العظمى من عموم الأعضاء وتشكل ''الواقع الدولي الجديد''.

ولو كانت مسألة زيادة العدد يوجهها نهج موضوعي، لتم الاتفاق بشأنها منذ عدة سنوات. ولكن من المؤسف أن توافق الآراء قد أحبطته آمال عدد قليل من الدول التي ترغب في التمتع بامتيازات مركز الخمس الدائمين. وكان هذا المركز نتيجة لاتفاق تاريخي وهو إرث مؤسف يتعين على أعضاء الأمم المتحدة التعايش معه. وينبغي أن تحاول جهودنا التخفيف من حدة الإجحاف والاختلال الناجمين عن هذا الإرث المؤسف، لا أن تعمل على تفاقمه بإيجاد مراكز جديدة للامتيازات داخل الأمم المتحدة. فالأعضاء الجدد لن يحيّدوا التأثير المغالى فيه للأعضاء الدائمين الحاليين. ولا يمكن إصلاح الخطأ بخطأ آخر. ولا يكون علاج ناد للصفوة الأقوياء بإنشاء أوليغارقية أكبر حجماً. فلا يمكن لجهود عامة الأعضاء مجتمعين التخفيف من قوة الخمس غير المتكافئة إلا بإضافة عدد كاف من الأعضاء المنتخبين الذين يستطيعون أن يؤثروا في مداولات مجلس الأمن وقراراته. أما إذا أضيف أربعة أو خمسة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس من ٢٥ عضواً، فإن بقية أعضاء الأمم المتحدة، أي ١٨١ دولة، سوف تظل ناقصة التمثيل على نحو خطير في المجلس.

وهكذا، من شأن إضافة أعضاء دائمين جدداً أن تزيد من انحسار مبدأ المساواة في السيادة ومفهوم الأمن الجماعي الواردين في ميثاق الأمم المتحدة. كما أن من شأنها مضاعفة التوتر داخل كل مجموعة من المجموعات الإقليمية، بما أن مطالبة كل من الطامعين في مركز دائم تلقى معارضة من دول أخرى أعضاء من نفس المناطق التي ينتمي إليها كل منهم. ومن شأنها أن تستبعد المشاركة المنصفة من جانب الدول الأخرى التي لديها من مؤهلات العضوية الدائمة نفس القدر الذي يتمتع بها بعض الطامعين الأربع أو الخمس الذين رشحوا أنفسهم أو خير منه.

وقد أثار بالفعل إعلان من يطلق عليهم مجموعة الـ ٤- عن طموحهم الجماعي انقسامات صريحة داخل المناطق وفيما بينها. وأعلنت عدة بلدان أخرى ترشيح نفسها. وأعلن وزراء خارجية البلدان الإسلامية أن أي اقتراح للإصلاح يهمل التمثيل الكافي للأمة الإسلامية، في أي فئة من فئات العضوية في مجلس الأمن الموسع، لن يكون مقبولاً من البلدان الإسلامية.

علاوة على ذلك، من شأن إضافة أعضاء دائمين جدد أن تزيد صنع القرار في مجلس الأمن تعقيداً. فسيتعين أن تراعي قراراته مصالح تسعة أو ١٠ أعضاء دائمين بدلاً من الخمسة الحاليين. وسيحدث هذا حتى لو اتفق الأعضاء الدائمون الجدد على التنازل عن حق النقض.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات اتخذت بلدان حركة عدم الانحياز الموقف المنطقي المتمثل في أنه إذا لم يتم الاتفاق على فئات العضوية الأخرى، ينبغي أن يجري التوسع، مؤقتاً، في نطاق الفئة غير الدائمة. وتتفق في هذا الرأي كثير من البلدان خارج مجموعة عدم الانحياز.

فزيادة عدد الأعضاء في فئة الأعضاء غير الدائمين من شأنها أن تتقيد بمبدأ المساواة في السيادة، وتكفل مزيداً من التمثيل لعامة الأعضاء، وتعزز الديمقراطية والمساءلة في أعمال مجلس الأمن. وبدلاً من ''تضافر قوى'' جديد، يجب أن نعزز قوة المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والنموذج الجديد لتعددية أطراف تعاونية وديمقراطية من خلال مجلس الأمن بعد توسيعه وإصلاحه.

ويأمل وفد باكستان في أن يستلهم هذا النهج تقرير وتوصيات فريق الأمين العام الرفيع المستوى للشخصيات البارزة المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ونرجو أن يساعد هذا التقرير أيضاً على تعزيز توافق الآراء العام حول مسألة إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونحن مستعدون في هذا السياق للنظر في أفكار ونُهج جديدة لتعزيز توافق الآراء.

بيد أن أي جهد يُبذل للتعجل في تمرير اقتراح بشأن مسألة دقيقة كزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من خلال اقتراع في الجمعية العامة سيكون انقسامياً بشكل واضح. وسيؤدي لعكس الغرض الذي يرمي إليه تقرير الفريق، وهو على قدر فهمنا، تعزيز العمل الجماعي والموحد ضمن نطاق منظمة عالمية متحدة من أجل التصدي للأخطار الجديدة والقديمة التي تتهدد السلام والأمن. ويجب أن تكون القوة الدافعة لعملية الإصلاح هي آمال عموم الأعضاء، لا أطماع القلة منهم.

وترى باكستان أن يكون إصلاح مجلس الأمن جزءاً من إصلاح شامل للأمم المتحدة، يشمل تنشيط الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة. فلا يمكن النظر في مسألة توسيع نطاق مجلس الأمن على نحو جزئي منفصل عن غيرها من المسائل، كاختصاص المجلس، وقدرته على إصدار القرار، وأساليب عمله، وقابليته للمساءلة.

إن مجموع الأعضاء يجب أن يتاح لهم الوقت والفرصة لدراسة المسائل والتقرير وتوصيات فريق الأمين العام. السيد الرئيس، يجب أن تتم هذه العملية في إطار الجمعية العامة وبتوجيه منكم. وينبغي أن يكون هدفنا اتخاذ قرارات شاملة بشأن تقرير الفريق، بما في ذلك إصلاح الأمم المتحدة، وأن تتخذ القرارات بتوافق الآراء في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقده الأمين العام في العام القادم للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة.

السيد كيم سام هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): خلال العام الماضي استمر مجلس الأمن يعمل عملا حيويا ويوسع نطاق هذا العمل في أنحاء العالم كافة. وبدلا من التعليق على كل جوانب هذا العمل، أود أن أركز على بعض المسائل التي تهم جمهورية كوريا بشكل خاص قبل أن أتطرق إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن.

إن جمهورية كوريا تشيد بجهود مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب، وتناشد جميع الدول الأعضاء تقديم كل ما يمكن من المساعدة والتعاون. ونحن نؤيد بقوة العمل المستمر للجنة مكافحة الإرهاب، ونوافق على أنه ينبغي تنشيط عملها. ونستمد التشجيع كذلك من زيادة التنسيق بين هذه اللجنة وغيرها من الهيئات، بما فيها المنظمات الدولية، والإقليمية، ودون الإقليمية، وكذلك لجنة الجزاءات ضد القاعدة وطالبان.

بالإضافة إلى ذلك، تشيد جمهورية كوريا بمجلس الأمن على اتخاذه بالإجماع القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) يوم الجمعة الماضي، الذي أقر بحق في فقرته الثالثة من المنطوق بأن العمليات الإرهابية

”لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف تبريرها بأي اعتبارات ذات طابع سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو عنصري أو عرقي أو ديني أو أي طابع آخر من هذا القبيل“.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا التأكيد على حماية الضحايا من المدنيين وتقديم تعويضات لهم. ونحن نتطلع إلى بذل جهود دولية أكبر وأكثر تنسيقا لمكافحة الإرهاب من خلال إنشاء فريق عامل في إطار مجلس الأمن. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتطلع بأمل إلى التخلص من آفة الإرهاب إلا من خلال العمل المشترك وعلى جميع المستويات.

وثمة مسألة متميزة ولكنها ذات صلة، وهي كيف نمنع أسلحة الدمار الشامل من الوقوع في أيدي الإرهابيين. لقد عالج مجلس الأمن هذا القلق البالغ بشكل ملائم من خلال اتخاذه القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي الواقع، نلاحظ باهتمام أن مجلس الأمن تولى دورا متزايدا في ملء الفجوات في النظام القانوني الدولي القائم من خلال فرض تعهدات ملزمة وبعيدة المدى على جميع أعضاء الأمم المتحدة بأن تتخذ تدابير محلية، وقانونية، وإدارية.

إننا نقر بالشواغل التي عبرت عنها بعض البلدان بشأن أعمال المجلس التي تترتب عليها نتائج تتمثل في سن قوانين تتعلق بمسائل مثل عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب، حيث أن ذلك قد يعطل عملية إبرام المعاهدات التي تشارك فيها جميع البلدان. ولكن نظرا للطابع الملح الذي تتصف به هذه المسائل ولتعقيدات الإجراءات العادية لإبرام المعاهدات، فإننا نوافق على أن المجلس قد يحتاج إلى اتخاذ إجراءات ذات صلة في الحالات التي تتطلب الفعالية والسرعة. وكإثبات لالتزامنا الراسخ بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن جمهورية كوريا تمتثل امتثالا كاملا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

وخلال العام الماضي ركز مجلس الأمن جزءا كبيرا من جهوده على العراق، حيث تحققت نجاحات ووقعت مآس على حد سواء. وعلى الرغم من أعمال العنف والإرهاب المستمرة، فقد أحرزت نجاحات، كان من بينها نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الذي نؤيده بقوة. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يقف معا لتقديم الدعم والمساعدة إلى دولة العراق ذات السيادة، وهي تكافح من أجل إحلال الأمن، وإجراء الانتخابات، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية، وإعادة بناء مجتمعها المدني وهياكلها الأساسية.

ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لتهنئة شعب أفغانستان على إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية لأول مرة. وبعد عقود من اليأس، حققت أفغانستان معلما هاما جديدا في طريقها المحفوف بالأمل. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد تأييدها لحكومة وشعب أفغانستان في جهودهما الحثيثة نحو تحقيق الاستقرار والديمقراطية والسلام.

وتؤيد جمهورية كوريا العمل المتفاني للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في تطوير واقتراح استراتيجيات جديدة وإصلاحات للأمم المتحدة من أجل جعلها أكثر فعالية في مواجهة التحديات للسلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه من بين جميع القضايا التي ينظر فيها الفريق، فإن إصلاح مجلس الأمن يحظى بالاهتمام الأول. وبينما يتزايد تعاظم دور مجلس الأمن ونشاطه في صون السلم والأمن الدوليين في العالم بأسره، فقد تعاظمت أهمية إصلاحه أكثر فأكثر.

وقد أوضحنا موقف جمهورية كوريا من إصلاح مجلس الأمن مرات عديدة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفي المناقشات العامة. ونعتقد بقوة أن مجلس الأمن ينبغي أن يتم إصلاحه بحيث يصبح أكثر تمثيلا للحقائق الدولية، وأكثر مساءلة أمام مجموع الأعضاء، وأكثر فعالية وكفاءة في عمله مما هو عليه الآن. وتتشاطر جمهورية كوريا الرأي بأن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين هي الصيغة الأكثر واقعية من أجل تحقيق هذه المعايير.

ونتشاطر الشعور بالقلق حيال أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين سيضعف من الحيوية المؤسسية للأمم المتحدة لأنه سيسبب إقصاء وتهميش عدد لا بأس به من البلدان التي تشعر أنها تملك الاستعداد والقدرة على تقديم مساهمة هامة للسلم والأمن الدوليين. وفي المقابل، فإن زيادة الأعضاء المنتخبين سيجعل المجلس أكثر مساءلة وسيعزز الشعور بالملكية المشتركة للأمم المتحدة ومجلس الأمن من قبل مجموع الأعضاء.

كما أن جمهورية كوريا تعلق أهمية كبيرة على تصحيح الاختلالات القائمة بين المجموعات الإقليمية من حيث المعدل الإجمالي للفرص التي تتاح لكل بلد بعينه أن يكون ممثلا في مجلس الأمن. وفي ظل النظام القائم حاليا، فإن المجموعة الآسيوية تعاني بصورة جسيمة من عدم العدالة في التمثيل. فمع أن عضويتها تتألف من ٥٣ دولة عضوا ويحق لكل منها أن تكون عضوا غير دائم في مجلس الأمن، إلا أن عدد المقاعد المخصصة لها يساوي تلك المخصصة لمجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، مع أن عدد أعضائها الذين يحق لهم التمثيل، وهو ٢٦ عضوا، يساوي نصف عدد أعضاء المجموعة الآسيوية. وعليه، فإن المعدل الإجمالي لفرص دولة آسيوية لأن تعمل في مجلس الأمن يساوي نصف المعدل الإجمالي لفرص دولة عضو في مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، ويساوي ثلثي معدل فرص أية دولة أفريقية أو دولة من دول أمريكا اللاتينية. ونعتقد أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يصحح هذا الاختلال في المساواة والإنصاف على سبيل الأولوية القصوى.

في الختام، سيكون التعاون والوحدة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة أمرا ضروريا لتجاوز التحديات الهائلة التي تنتظرنا. ولذلك ينبغي إصلاح مجلس الأمن بشكل يعزز الوحدة بين الدول الأعضاء.

السيد ويناويزر (لختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): إن الإعراب عن التأييد للبحث المشترك للبنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة أحد الوسائل المتعددة التي اشتركنا من خلالها في بذل الجهود من أجل إعادة تنشيط الجمعية. ومع ذلك ففي حالة هذه المناقشة يتجاوز البحث المشترك بكثير حدود الممارسة الفنية وتدابير توفير الوقت. وفي الواقع، نرى أن كل بند من البنود المعروضة علينا هو جزء أصيل من البنود الأخرى؛ ولذلك فإن المناقشة المشتركة هي السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف.

إن تقرير مجلس الأمن (A/59/2) يمثل الأداة الرئيسية التي تحدد العلاقة بين اثنين من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجلس فتح أبوابه بشكل متزايد أمام العضوية الموسعة للأمم المتحدة، ولا سيما من خلال عقد مناقشات مفتوحة حول قضايا هامة تتعلق بالعضوية الموسعة. ونرحب بتلك الممارسة ونشارك بانتظام في هذه المناقشات. وفي نفس الوقت لا تساورنا الأوهام إزاء الأثر الذي تتركه عادة تلك المناقشات على آلية صنع القرار في المجلس. كذلك ليست هناك معايير معترف بها تنظم عقد المناقشات المفتوحة. يوم الجمعة الماضي، اتخذ المجلس قراره ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي كان، في رأينا وفي رأي العديد من الدول الأعضاء، من الأحرى اتخاذه في مناقشة مفتوحة لأسباب موضوعية وإجرائية، ولكن لم تعقد هذه المناقشة. وبدلا من ذلك ستتاح الفرصة أمام العضوية الموسعة للإعراب عن رأيها ولكن بعد فوات الأوان.

إن فهمنا للعلاقة بين المجلس والجمعية واضح، فالمجلس يتصرف وفقا للميثاق بالنيابة عن جميع الأعضاء. وبانتخاب أعضاء غير دائمين في المجلس فإن الجمعية العامة تعهد إلى هذه الدول بمهمة معالجة المسائل التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين بالنيابة عنها، وتقبل القرارات ذات الصلة بوصفها ملزمة قانونا. وتنطبق نفس هذه المساءلة – ضمنا وإلى أقصى درجة – على الأعضاء غير المنتخبين في المجلس، الذين يتحملون مسؤولية خاصة لا تقل بالتأكيد عن مسؤولية الأعضاء المنتخبين. ولذلك نرى أن التفاعل الحالي بين مجلس الأمن والجمعية العامة غير كاف. ونتمنى بالتأكيد أن تشكّل التدابير المتفق عليها في إطار ممارسة إعادة التنشيط خطوة إلى الأمام.

وإزاء تلك الخلفية العامة للمساءلة نجد أيضا أن التقرير المعروض علينا، مهما كان شاملا، يفتقر إلى العمق التحليلي الضروري ويفشل في معالجة كثير من المسائل ذات الصلة. ومنذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) توسع المجلس في أنشطته لتشمل مجالات سن القوانين، وهذا المجال من اختصاص الجمعية العامة، بموجب الميثاق. وكما شهدنا مرة أخرى خلال الفترة المستعرضة، تثير بعض الممارسات الحالية بدورها مسائل رئيسية تؤثر في التوازن المؤسسي للمنظمة. ومع ذلك فإن التقرير المعروض علينا لم يتعرض لذلك الموضوع.

إن الزخم الذي ناله إصلاح مجلس الأمن آخذ في الازدياد كما دللت على ذلك بجلاء المناقشة العامة للدورة التاسعة والخمسين. ويبدو يا سيادة الرئيس أنكم على وجه الخصوص، ستواجهون أنتم ومكتبكم تحديا خاصا وتاريخيا حقا. وهناك مجموعة من العوامل تجعلنا نسلم بأنه يكفينا انقضاء أكثر من عشر سنوات على هذه المناقشات، وأنه لا يمكننا أن نستمر في تبني موقف الانتظار والتدبر إلى ما لا نهاية فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن. ونتشاطر

تماما الرأي القائل بأنه ينبغي للمجلس أن يكون أكثر عصريا وأكثر تمثيلا إذا ما أريد له أن يمثل عن حق المجتمع الدولي كافة؛ وقد عبّرنا بالفعل عن موقفنا الوطني في ذلك الصدد منذ عدة سنوات.

وفي نفس الوقت نعتقد اعتقادا راسخا أن مسألة توسيع عضوية المجلس هي مجرد عنصر واحد – وهو بوضوح عنصر مركزي – من عناصر إصلاح مجلس الأمن. وحتى يكون المجلس ممثلا تمثيليا حقيقيا ينبغي أن يمثل الأعضاء لا من حيث التمثيل الجغرافي فحسب، بل أيضا من حيث المضمون. إن مفهوم التمثيل تحد يكتسي نفس القدر من أهمية مسألة توسيع العضوية. وفي الواقع ما زالت تلك المسألة تشكل جزءا من المناقشات التي تدور في مجلس الأمن بشأن الإصلاح منذ ما يزيد على ١٠ سنوات. ويجب أن تكون الممارسة المتعلقة باستخدام حق النقض، وزيادة إشراك الدول المتضررة التي ليست أعضاء في المجلس في المناقشات، جزءا من هذا الإصلاح.

ومن بين العناصر الرئيسية في العملية المستمرة لإصلاح مجلس الأمن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي سيقدم في بداية كانون الأول/ديسمبر. إننا نعرف جميعا أن الفريق لا يستطيع أن يضطلع بإصلاح المجلس بالنيابة عنا. ولكن ينبغي أيضا ألا يفوتنا أن توسيع عضوية المجلس ليس في صميم ولاية الفريق. وقد كانت الأزمة الحقيقية للمجلس ولعملية التعددية هي التي حدت بالأمين العام إلى إنشاء الفريق الرفيع المستوى. ولا يمكن أن يعترض أحد على أن حجم عضوية المجلس كان المصدر الرئيسي لهذه الأزمة. وفي رأينا أنه ينبغي أن نخلص إلى أن الاصلاح الشامل، بما في ذلك مسألة توسيع العضوية وما وراءها، هو السبيل الوحيد إلى إنشاء مجلس أمن أكثر مصداقية وأكثر كفاءة.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد النيجيري لدى الأمم المتحدة للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة أود أن أعبر عن تقديري لرئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير إمير جونز باري، لعرضه تقرير مجلس الأمن (A/59/2) إلى الجمعية العامة.

يدرك وفد بلادي أن تقديم التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ليس مجرد عمل روتيني، بموجب المادة ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بل إنه أيضا وسيلة لتعريف أعضاء الأمم المتحدة بأعمال مجلس الأمن وبنطاق قراراته والتحديات التي يواجهها في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

ليس هناك أدنى شك في أن التقرير يقدم صورة شاملة عن قرارات المجلس. ولكن تقييم نجاح أو فشل التدابير التي يتخذها المجلس هو الذي يكتنفه الغموض. وفي ضوء الحالة الراهنة لا تستطيع الدول الأعضاء أن تقيم بشكل مناسب أعمال المجلس أو أوجه قصوره على أساس ذلك التقرير وحده بهدف التوصية بإجراءات علاجية. لذلك من الضروري توفير المزيد من التفاصيل عن الظروف التي تؤثر في قيام المجلس باتخاذ القرارات أو اضطلاعه بعملية صنع القرار.

ويتعلق أحد هذه التحديات بالصراعات الدائرة في أفريقيا، التي سيطرت على أعمال المجلس خلال فترة تقديم التقارير. وتقدر نيجيريا الدور الذي يضطلع به المجلس في التوصل إلى حلول للأزمات القائمة في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، ونرحب بالمبادرات السابقة والجارية فيما يتعلق بالصومال والصحراء الغربية وجمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في إثيوبيا وإريتريا. ويظهر هذا الاهتمام في قيام مجلس الأمن، على وجه السرعة، بالترخيص بإنشاء بعثات لحفظ السلام في كوت ديفوار (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) وفي ليبريا (بعثة الأمم

المتحدة في ليبريا) وفي بوروندي (عملية الأمم المتحدة في بوروندي).

إن المجلس، كجزء من الجهود التي تبذل لمواجهة هذه التحديات في مجال حفظ السلام، كرس جلسة في العام الماضي لمناقشة نشاطات حفظ السلام فيما يتعلق بتحقيق الأمن والسلام الدوليين. وجنبا إلى جنب مع هذه المبادرة الطيبة جاء اتخاذ القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع. ولكن كما أظهرت المناقشة المفتوحة التي عقدت حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، ستحتاج المنظمة إلى موارد هائلة لتلبية احتياجات عمليات حفظ السلام على النطاق العالمي. وينبغي أن يولد الوعي الذي نشأ في سياق تلك المناقشة الدعم السياسي الذي تزداد الحاجة إليه في عمليات حفظ السلام وفي التدابير المتخذة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات التي تجعل تلك العمليات ضرورية في المقام الأول.

واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أثني على الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن لمنظماتنا دون الإقليمية والإقليمية وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللاتحاد الأفريقي. ونشير إلى التقدم المستمر الذي تحقق في عملية السلام في ليبريا وكوت ديفوار كدليل واضح على ذلك الدعم. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تحسّن بإعادة تنشيط آلية التحقق المشتركة في أبوجا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وذلك بمبادرة من رئيس نيجيريا ورئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس أوليسغون أوباسانجو، والرئيس جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبول كاغامي رئيس رواندا. ونحن واثقون بأن هذه الآلية سوف تهيئ المناخ المناسب للتوصل إلى حل سلمي للأزمة في تلك المنطقة دون الإقليمية.

من الجدير بالذكر أن الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والذي أنشأه المجلس، ما زال يعمل بنشاط بالتعاون مع بلدان في أفريقيا بغية التوصل إلى حلول دائمة لهذه الصراعات. ويشير إلى تلك الحقيقة الاجتماع المشترك لهذا الفريق مع الفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع خبراء غير حكوميين حول المعايير الإقليمية والدولية بشأن التغييرات غير الدستورية التي تحدث في الأنظمة في أفريقيا.

شكل الوضع في السودان، دون شك، تحديات خطيرة للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي وقت كتابة التقرير. وقد ساهمت جهود مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، في السيطرة على البعد الإنساني للمشكلة في منطقة دارفور في السودان. ويسر وفدي أن يلاحظ أن مجلس الأمن سيستمر في تقديم دعمه لحكومة السودان والاتحاد الأفريقي لحل هذا الصراع. ونتطلع إلى أن نرى نتيجة أعمال الفريق الذي أنشأه الأمين العام، السيد كوفي عنان، بشأن ادعاءات بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في السودان.

ما زالت الأزمة المتفشية في الشرق الأوسط تشكل مصدر قلق لنيجيريا. ونلاحظ في التقرير أن المجلس ما زال ملتزما بهذه القضية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ خارطة الطريق بواسطة المجموعة الرباعية. لقد أدت الأحداث في هذه المنطقة إلى شعور بالإلحاح تجاه التوصل إلى حل دائم وتجاه دور مجلس الأمن في القيام بذلك. وتأمل نيجيريا أنه، بالرغم من النكسات التي انعكست في أعمال العنف والخسائر الكبيرة في الأرواح بين كلا الجانبين، سيستمر المجلس في تقديم دعمه للتوصل إلى حل دائم يعترف بوجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب.

هناك مجال رئيسي من عمل المجلس ورد في التقرير ويتعلق بالتقدم المحرز في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. وقد برزت هذه القضية في جدول أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة في التقرير، في أعقاب تزايد الهجمات الإرهابية على النطاق العالمي. وتؤيد نيجيريا بقوة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الهجمات التي يشنها الإرهابيون داخل وضد الدول الأعضاء في المنظمة والقضاء عليها. ونلاحظ مع الارتياح استمرار انخراط المجلس في هذه المسألة الهامة، ونرحب بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذه المجلس يوم الجمعة الماضي.

أما فيما يتعلق بسبل عمل المجلس فتقدر نيجيريا الاتجاهات الإيجابية الأخيرة، بما في ذلك المشاورات الدورية التي يجريها المجلس مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونلاحظ أيضا قيام المجلس بعقد اجتماعات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات، في صورة مناقشات مفتوحة، بما في ذلك على المستوى الوزاري، بشأن القضايا التي تؤثر في الدول الأعضاء. ونعتقد أن الممارسة التي يتبعها رئيس مجلس الأمن بتقديم إحاطات إعلامية شهرية للصحافة كانت مفيدة، وكذلك دعوته الدول غير الأعضاء إلى حضور جلسات اختتام دورية. ومن الواضح أننا نحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين معرفتنا بأساليب عمل المجلس وتقدير الأساس الذي اتخذت بموجبه قرارات المجلس. فعلى سبيل المثال، ينبغي خفض عدد الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية إلى أدنى حد، بينما ينبغي عقد الكثير من الجلسات المفتوحة بغية إظهار الشفافية والمساءلة في أعمال المجلس.

أما بالنسبة لمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، فيود وفد بلادي أن يسجّل تقديرنا للمبادرة التي تقدم بها سلفكم، السيد جوليان هنت، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. لقد أضافت مبادرته زخما جديدا إلى أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وتؤيد الدول الأعضاء بشكل جماعي إصلاح مجلس الأمن ولكن بمعايير مختلفة.

كما قال رئيسي في سياق المناقشة العامة في بيانه أمام هذه الجمعية في جلستها السابعة المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر،

”ينبغي توسيع مجلس الأمن بفئتيه الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية لجعله أكثر تمثيلا وفعالية وقبولا. ونأمل أن تعطى عضوية لمناطق العالم غير الممثلة حاليا في فئة العضوية الدائمة“.

ويود وفد بلادي أن يؤكد للجمعية تعاوننا ودعمنا لها في مواجهة تحديات هذه المهمة الشاقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.